وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد بن باديس مستغانم
قسم: علوم التسيير

مذكرة نهائية من متطلبات نيل شهادة ماسترأكاديمي
شعبة : علوم التسيير تخصص : تسيير استراتيجي
الموسومة بـــ:

معايير واجراءات منح قروض الاستثمار واثرها على الاداء المالي للمؤسسة البنكية

مقدمة من طرف:
- بخضرة سارة
- بن ناصر رميساء

تحت إشراف المؤطر الجامعي:
د. فضلون شاشوة

لجنة المناقشة :

الصفة	الإسم واللقب	الرتبة	الجامعة
رئيسا	خليفة حاج	استاذ محاضر أ	جامعة مستغانم
مشرفا ومقررا	فضلون شاشوة	استاذ محاضر ب	جامعة مستغانم
مناقشا	هني أمينة	استاذة محاضرة أ	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2022/2023

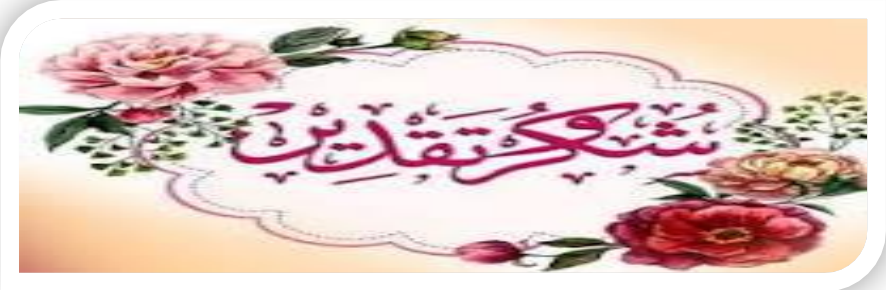

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد صلى اله عليه و سلم و على اله و صحبه أجمعين.

نشكر و نحمد الله عز و جل الذي وفقنا لإتمام هذا العمل و أنار لنا الدرب للعلم والمعرفة.

نتقدم بجزيل الشكر و الامتنان الى أستاذنا الفاضل القدير " **فضلون شاشوة**" لإشرافه على هذه المذكرة و على نصائحه و توجيهاته و إرشاداته ، فدعائنا له بالخير و العافية.

شكرا لجميع أساتذة جامعة مستغانم كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير.

أتقدم بالشكر إلى كل الذي ساعدني على إنجاز هذا العمل.

إهداء

الى من أفنيا حياتهما و غايتهما لسماع كلمة النجاح والديا الغاليين.

إلى إخوتي و أخواتي وإلى زملائي و جميع أفراد عائلتي.

الى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل و لو بكلمة طيبة وكافة طلاب الماستر دفعة 2023

تخصص : تسيير استراتيجي

إلى كل أساتذتي

سارة

إهداء

الى من أفنيا حياتهما و غايتهما لسماع كلمة النجاح والديا الغاليين.

إلى إخوتي و أخواتي وإلى زملائي و جميع أفراد عائلتي.

الى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل و لو بكلمة طيبة وكافة طلاب الماستر دفعة 2023

تخصص : تسيير استراتيجي

إلى كل أساتذتي

رميساء

فهرس المحتويات :

المحتوى	الصفحة
الشكر	
الاهداء	
فهرس المحتويات	
قائمة الاشكال	
قائمة الجداول	
المقدمة	أ-ت
الجانب النظري	
الفصل الاول : مفاهيم اساسية حول القروض واجراءات ومعايير منحها	
تمهيد	1
المبحث الأول: الاطار العام للقروض	2
المطلب الأول: مفهوم وأهمية القرض البنكي	2
المطلب الثاني : انواع القروض	4
المطلب الثالث : مخاطر الإقراض الضمانات المقدمة عند منح القروض البنكية	8
المبحث الثاني : اجراءات ومعايير منح القروض والعناصر المحددة لمنح القروض	10
المطلب الاول : اجراءات منح القروض	10
المطلب الثاني : معايير منح القروض	14
المطلب الثالث : العناصر المحددة لمنح القروض	24
المبحث الثالث : التحليل المالي لمعرفة المركز المالي لطالب القرض	26
المطلب الاول : التحليل المالي عن طريق التوازن المالي	26
المطلب الثاني :التحليل المالي عن طريق النسب المالية	29
الخلاصة	35
الفصل الثاني : دراسة ميدانية لمعايير واجراءات منح قروض الاستثمار واثرها على الاداء المالي للمؤسسة البنكية في البنك الوطني الجزائري BNA871 وكالة مستغانم	
تمهيد	37
المبحث الاول : ماهية البنك الوطني الجزائري BNA	38
المطلب الاول : نشأة وتقديم البنك الوطني الجزائري BNA	38

المطلب الثاني : لمحة عن وكالة مستغانم bna871	42
المطلب الثالث : تقديم وكالة مستغانم BNA 871	43
المطلب الرابع :مهام واهداف الوكالة bna 871	47
المبحث الثاني : دراسة قرض استثماري في البنك الوطني الجزائري	48
المطلب الاول :الملف الواجب تقديمه للحصول على قرض الإستثمار	48
المطلب الثاني : الشروط المطلوبة لمنح القرض في البنك الوطني الجزائري وكالة مستغانم 871	49
المطلب الثالث :الإجراءات المتبعة لمنح القرض الاستثماري على مستوى البنك الوطني الجزائري	50
المطلب الرابع :اتفاقية قرض الاستثمار	51
الخلاصة	58
الخاتمة	60
قائمة المصادر والمراجع	63
الملاحق	
الملخص	

قائمة الاشكال :

الرقم	بيان الشكل	الصفحة
(1-1)	اجراءات منح القروض	13
(1-2)	**الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري BNA**	40
(2-2)	الهيكل التنظيمي لوكالة مستغانم 871	43

قائمة الجداول :

الرقم	بيان الجدول	الصفحة
(2-1)	تقدير قيمة المساهمة الشخصية	51
(2-2)	الهيكل التمويلي للمشروع الاستثماري	51
(2-3)	جدول الاهتلاك لـ(18 شهر) 54	55
(2-4)	جدول الاهتلاك الخاص بـ (6.5 سنوات)	55
(2-5)	جدول اطفاء القرض	56

المقدمة

المقدمة

المقدمة :

تحاول الدولة الجزائرية النهوض باقتصادها وتحقيق التنمية الشاملة بجميع القطاعات الاقتصادية وذلك مسايرة للعصر الذي نعيشه خاصة ونحن ندخل في الألفية الثالثة التي يطلق عليها قرن العولمة، ومنذ فترات طويلة احتل النظام البنكي أهمية بالغة في مختلف المنظومات الاقتصادية، وتزداد أهميته من يوم لأخر والتي تتجسد في الدور الفعال الذي تساهم به البنوك باعتبارها المدعم الأساسي والقلب النابض للحياة الاقتصادية ونخاع المشاريع الاستثمارية، فهي تعتبر أكثر أنواع المؤسسات المالية تأثيرا في الحياة الاقتصادية لما تتمتع به من موارد مالية كبيرة، وانتشار واسع لفروعها وهي أكثر الحلقات المالية أهمية للربط بين جانب الفائض وجانب العجز، فهي تمد النشاط الاقتصادي بالتمويل اللازم بمنحها القروض بمختلف إشكالها وأنواعها، وبإتباع المعايير و الإجراءات اللازمة والمعتمدة لمنحها وتحصيلها، والأمر الذي يساعد على تنشيط وتطوير النشاط الاقتصادي

أن عملية منح القروض ينتج عنها مخاطر عديدة يستلزم على البنوك انتهاج سياسة اقراضية خاصة بها وملائمة لنوع القروض المطلوبة من طرف المقترض تجنبا للمخاطر واتخاذ القرارات المناسبة للعمل على تغطيتها.

وبما أن المنطق الاقتصادي يفرض وجود علاقة وثيقة بين النمط وصيرورة التطور الاقتصادي وتطور الوسائل والأجهزة التمويلية، وهنا يجدر بنا الإشارة إلى واقع السياسة التمويلية بالجزائر فيما يخص خاصة القطاع الاستثماري الذي عانى منذ الاستقلال إلى فترات ليست ببعيدة من ضعف الجهاز التمويلي والتي تعاقبت عليه مؤسسات مالية وهيئات حكومية ، وهذا ما اظطر السلطة الجزائرية الى ايجاد حلول مدروسة وفق معايير واجراءات لمنح القروض والنهوض بهذا القطاع الاستثماري الحساس الا وهو البنوك فبدأت بسلسلة من الاصلاحات القصيرة والمتوسطة والبعيدة المدى لضمان نجاح مختلف المشاريع الاستثمارية وعلى سبيل المثال قامت بإنشاء فكرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واعطاء اصحاب المشاريع الفرصة لدخول عالم الاستثمارات من الباب الواسع ووضع لهم شركات دعم للتمويل مشاريعهم مثل اونساج واونجام ومؤخرا تحول عملهم الى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE وذلك لتشجيع الفئات الشبانية خاصة للقيام بمشاريعهم بمرافقة الدولة حيث اعطت المهمة للبنوك التجارية بمهمة التمويل المالي ومن بين هذه البنوك البنك الوطني الجزائري الذي يعد اول بنك تجاري عمومي من حيث المنشأ ومن مهامه الرئيسية تمويل المشاريع ذات الطابع الاستثماري

وتبعا لما سبق تبرز معالم المشكلة التي نعمل على معالجتها من خلال دراستنا لهذا الموضوع نطرح الإشكالية التالية:

ماهي معايير واجراءات منح قروض الاستثمار واثرها على الاداء المالي للمؤسسة البنكية ؟

ومن اجل معالجة هذا الموضوع بشكل عميق جزئنا الإشكالية الرئيسية الى عدة اسئلة فرعية وهي:

- ماهية القروض؟

- فيما تتمثل قروض الاستثمار ؟

- ماهية معايير وإجراءات منح القروض ؟

- ما هو الاداء المالي ؟

- ما هو تأثير معايير منح القروض الاستثمارية على الاداء المالي للبنك الوطني الجزائري وكالة مستغانم ؟

الفرضيات:

- تساهم القروض في القضاء على البطالة لأنها تتيح فرص العمل وتزود مداخيل الافراد مما ينتج عنه زيادة في الاستهلاك وبالتالي زيادة في الانتاج ، وان مساهمة القروض في تنمية اقتصاديات الدول المتخلفة والنامية لهو دليل على انه سياسة اقتصادية سليمة تؤدي الى زيادة الاستثمار والتوظيف الشيء الذي تعجز عنه ميزانية الدولة على القيان به ، اذن القروض تعتبر اهم واكبر مصدر لتمويل المشروعات خصوصا الاستثمارية .
- تحتل قروض الاستثمار الصدارة في العمليات الائتمانية للبنوك التجارية
- تعتمد البنوك على جملة من المؤشرات المالية في منحها للقروض الاستثمارية و يساعدها في ذلك تقنيات التحليل المالي

أهمية الدراسة:

لقد حاولنا في إطار دراسة هذا الموضوع إبراز أهمية إحدى المصالح الرئيسية في البنك و هي مصلحة القرض، و ذلك من خلال معرفة كل الإجراءات المتعلقة بمنح القروض، حيث تعد هذه الأخيرة ذات أهمية بالغة في توفير التمويل اللازم لتنمية و دفع عجلة الاقتصاد إلى الأمام.

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف التالية:

- معرفة الجهات المختصة بدراسة منح قرض الاستثمار ، و كذا الأدوات المستعملة من خلال ذلك و مدى الحصول على نتائج تساعد على العملية الائتمانية.

- معرفة كيفية تطبيق و استخدام الإجراءات المتبعة في منح قروض الاستثمار من طرف البنك الوطني الجزائري على واقع العمل الميداني و ذلك من اجل اتخاذ قرار منح القرض أو امتناعه.

- إظهار أهمية قروض الاستثمار

دوافع اختيار الموضوع :

- الرغبة في العمل على موضوع ذو اهمية
- اثراء معلوماتنا الشخصية وتبسيط الفكرة لزملائنا الطلبة لفهم الموضوع
- قرب موضوع المدروس من التخصص الجامعي
- اثراء مكتبة الجامعية ببحث اكاديمي جديد .

منهج الدراسة:

المنهج المتبع في هذا البحث هو مزيج من الوصفي و الاستنباطي، حيث استخدمنا الوصفي في إعطاء بعض المفاهيم العامة حول القروض (قروض الاستثمار) بالإضافة الى التطرق الى معايير منحها بالإضافة إلى استعمالنا لمنهج استنباطي في الجانب التطبيقي من هذا البحث

خطة البحث :

قسمنا دراستنا الى جانبين (النظري والتطبيقي) حيث تطرقنا في الجانب النظري الى العناصر التالية :

الفصل الاول : مفاهيم اساسية حول القروض واجراءات ومعايير منحها (الجانب النظري)

الجانب التطبيقي : الفصل الثاني : دراسة ميدانية لمعايير واجراءات منح قروض الاستثمار واثرها على الاداء المالي للمؤسسة البنكية في البنك الوطني الجزائري BNA871 وكالة مستغانم

الفصل الاول :مفاهيم اساسية حول القروض واجراءات ومعايير منحها

تمهيد :

تعتبر البنوك مؤسسة من المؤسسات المالية الحيوية لتي تلعب دورا هاما في دفع عجلة تنمية اي اقتصاد من اقتصاديات الدول ، وفي تنفيذ اهداف ومكونات السياسة المالية للدولة بعناصرها الائتمانية والنقدية

ونظرا للأهمية التي تحتلها البنوك في كونها الممول الرئيسي للمشاريع الاقتصادية التي تحتل هذه الاخيرة اهمية بالغة في الاقتصاد الوطني بحيث تعتبر الضرورة الاستراتيجية لتحقيق التنمية الشاكلة وكذا العمود الفقري لاي نهضة اقتصادية

والمشاركة الفعالة للجهاز المصرفي في تحقيق انتعاش اقتصادي تطلب منه تعبئة المدخرات من مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني وتقديمها في صورة قروض مصرفية تكون في خدمة المجتمع كما انها تعتبر اساس النشاط البنكي والوسيلة المنسبة لتحويل راس المال من شخص لآخر.

المبحث الأول: الاطار العام للقروض

اذا كانت الودائع هي المصدر لأموال البنوك التجارية فان القروض هي الاستخدام الرئيسي لتلك الأموال، وعمليات الاقراض للزبائن هي الخدمة الرئيسية التي يقدمها البنك التجاري، وفي نفس الوقت المصدر الأول لربحيته

المطلب الأول: مفهوم وأهمية القرض البنكي

سنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم القرض و أهمية القرض.

الفرع الأول: مفهوم القرض البنكي

يختلف مفهوم القرض من شخص لآخر كل حسب تخصصه وحسب وجهة نظره، لذا قمنا بتقديم تعاريف مختلفة التوضيح الرؤية أكثر.

أولا: لغة:

إن كلمة قرض "ترجع إلى الكلمة اللاتينية" credere" التي تعاني منح الثقة CONFIACE FAIRE" على اعتبار أن الثقة هي أساس كل قرار منح القرض

ثانيا: اصطلاحا

لا يوجد اتفاق بين الكتاب على تعريف القرض البنكي و يرجع ذلك إلى اختلاف الزاوية التي ينظر إليها كل منهم حيث:

يعرف القرض البنكي على أنه" تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشأت في المجتمع لأموال اللازمة على أن يتعهد بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة لها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة ، وتدعم تلك العملية بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أموالها في حالة توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر[1]

كما يعرف أيضا أنه "عملية بمقتضاها يرتضي البنك مقابل فائدة أو عمولة معينة أن يمنح عميلا بناءا على طلبه سواء حالا أو بعد وقت معين، تسهيلات في صورة أموال نقدية أو صورة أخرى و ذلك

[1]-مهند حنا نقولا عيسى، ادارة مخاطر المحافظ الاستثمارية، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2010 ،ص 43

لتغطية العجز في السيولة ليتمكن من مواصلة نشاطه المعتاد أو إقراض العميل لأغراض استثمارية أو تكون في شكل تعهد متمثلة في كفالة البنك للعميل أو تعهد البنك نيابة عن العميل لدى الغير [1]

الفرع الثاني: أهمية القروض البنكية:

إن القروض أصبحت تلعب دورا هاما في الاقتصاد الوطني إذ أا تقوم بدور فعال في زيادة الطاقة الإنتاجية وبالتالي زيادة الإنتاج والعمالة عن طريق استثمار الأموال المقترضة في مشاريع إنتاجية ذات عوائد مرتفعة ، فالقروض تعتبر أهم وسيلة للبنوك لاستثمار مواردها المالية وعدم إبقاءها جامدة ، وتعتبر عوائد هذه القروض الجانب الأكبر من وراء العملية الافتراضية أي توسيع النشاط الاقتصادي وذلك بتحقيق أهداف متعددة ، إذ هدف القروض إلى زيادة في الإنتاج من حيث كميته ونوعيته و العمل على زيادة معدلاته حتى يتحقق نمو و استقرار اقتصادي والوصول إلى فائض إنتاجي والعمل على التصدير و التقليل من الاستيراد. كما تعتبر القروض وسيلة مناسبة التحويل رأسمال من شخص

لآخر ،و إذ أن أحسن توجيه القرض فإنه يلعب دورا حاسما في الازدهار الاقتصادي للبلاد ، اعتباره من أهم مصادر الموارد للبنوك في الوقت المعاصر ، فمن المؤكد أن له فعالية كبيرة وأهداف واسعة في تمويل التجارة وسوف نوضح هذه الفعالية والأهمية من خلال النقاط التالية[2] :

. 1تسهيل المعاملات التي أصبحت تقوم على أساس العقود و الوعد بالوفاء.

. 2المساهمة في النمو والازدهار الاقتصادي للبلاد من خلال الاستفادة من السيولة الزائدة المحصل عليها من القروض في تمويل الصناعة و الزراعة و النشاطات الحرفية واستغلال الأموال في الإنتاج والتوزيع الذي يؤدي لزيادة في إنتاجية راس المال.

. 3المحافظة على قيمة رأسمال المقرض لنسبة للبنك : القضاء على التضخم وذلك من خلال امتصاص الزيادة في القدرة الشرائية المختصة للاستهلاك.

4 .يمثل البنك إثر تحويل السيولة للزبائن الأطراف التي تطلب القرض) مقابل إيداع ضمات في ميعاد محددة .

[1]- زينب عوض الله ، أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003 ،ص 79

[2]- عيساوي نصر الدين، قاسي يسمينة، ألية تسيير مخاطر القروض البنكية وطرق الوقاية منها-دراسة حالة بنك الوطني الجزائري بولاية تيبازة، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والادارية، المجلد 06 ،العدد 01 ، 2020، ص 233-234

. 5منع الاكتناز ، نحن نعرف أن هذا الأسلوب يعني موارد نقدية معطلة ، فعن طريق القروض تتحول المبالغ المكتنزة إلى ادخارات تساهم في عرض رأسمال ولتالي فتح أبواب الاقتراض وإفادة كل المجموعات الاقتصادية .

المطلب الثاني : انواع القروض

يمكن تصنيف القروض الى نوعين اساسيين وهما القروض الموجهة لنشاطات الاستغلال وقروض موجهة الى نشاطات الاستثمار

الفرع الاول : القروض الموجهة الى نشاطات الاستغلال

وهي كل العمليات التي تقوم بها المؤسسة في فترة قصيرة والتي لا تتعدى 12 شهرا (خلال مدة الاستغلال) و ومن مميزات هذه النشاطات انها تتكرر بإستمرار اثناء عملية الانتاج ومن امثلتها التموين ، التخزين ، الانتاج ، التوزيع ، ومن المحصول ويمكننا بصفة اجمالية ان نصنف هذه القروض الى صنفين هما :

أ- القروض العامة او قروض الخزينة او قروض عن طريق الصندوق : سميت بالقروض العامة لكونها موجهة لتمويل الاصول المتداولة بصفة اجمالية وليست موجهة لتمويل اصل بعينه وتلجأ المؤسسات عادة الى مثل هذه القروض لمواجهة صعوبات مالية مؤقتة ويمكن اجمال هذه القروض فيما يلي :

- تسهيلات الصندوق : هي عبارة عن قروض معطاة لتحقيق الصعوبات سيولة مؤقتة او قصيرة جدا التي يواجهها الزبون الناجمة عن تأخير الايرادات عن النفقات او المدفوعات ويتم اللجوء الى مثل هذه القروض في فترات معينة كنهاية الشهر ، حيث تكثر نفقات الزبون لا يكفي ماعنده بالخزينة من سيولة لتغطية كل هذه النفقات فيقوم حينها البنك بتقديم هذا النوع من القروض وذلك في حدود ميلغ معين ومدة زمنية لا تتجاوز عدة ايام من الشهر
- المكشوف : هو عبارة عن القرض البنكي (فائدة الزبون الذي يسجل النقص في خزينة الناجم عن عدم كفاية رأس المال العامل)، ان مدة القرض البنكي فيه يمتد الى 15 يوما الى سنة كاملة وذلك حسب عملية التمويل المكشوف يعني المبلغ الذي يسمح به المصرف لعملية سحبه ممايزيد عن رصيد حسابه الجاري ويفرض المصرف فائدة على العميل ، كما ان هذا النوع من

القروض لا تمنح الا للزبائن الموثوق فيهم اي لديهم وضعية مالية جيدة ومدى قدرتهم في تسيير القروض للتقليل من مخاطر عدم التسديد [1]

- **قرض الموسم** : القروض الموسمية هي فرع خاص من القروض البنكية وتنشأ عندما يقوم البنك بتمويل نشاط موسمي لاحد زبائنه وما تجدر الاشارة اليه ان البنك لا قوم بتمويل بكل التكاليف الناجمة عن هذا النوع من النشاط وانما يقوم فقط بتمويل جزء من هذه التكاليف ويمنح لمدة تمتد الى غاية تسعة اشهر.
- **قرض الربط:** هو عبارة عن قروض تمنح للزبون لمواجهة الحاجة إلى السيولة المطلوبة لتمويل عملية مالية في غالب تحققها شبه مؤكد ولكنه مؤجل فقط لأسباب خارجية.

ب- القروض الخاصة:

هذه القروض غير موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة عامة وإنما توجه لتمويل أصل معين من هذه الأصول وهناك ثلاثة أنواع من القروض الخاصة:

تسبيقات على البضائع:

هي عبارة عن قرض يقدم إلى الزبون لتمويل محزون معين والحصول على ذلك مقابل بضائع كضمان للمقرض وينبغي على البنك أثناء هذه العملية التأكد من وجود البضاعة وطبعتها ومواصفاتها ومبلغها وكل ما يتعلق بها من الخصائص المرتبطة بها.

تسبيقات على الصفقات العمومية

وهي عبارة عن الاتفاقيات للشراء أو تنفيذ الأشغال لصالح السلطات العمومية، ونظرا لطبيعة الأعمال التي تقوم بها السلطات العمومية وخاصة من أهمية المشاريع وحجمها وطرق الدفع التي تعشير لقيلة نسبيا، يجد المقاول المكلف بإنجاز نفسه في حاجة إلى أموال ضخمة غير متاحة في الحال لهذه السلطات، ولذلك يضطر إلى اللجوء إلى البنك للحصول على هذه الأموال من اجل تمويل إنجازه للأشغال، ويمكن للبنوك أن تمنح نوعين من القروض التمويل صفقات عمومية وهي إما إعطاء كفالات لصالح المقاولين أو منح قروض فعلية.

الخصم التجاري

[1]- بخراز – بعدل فريدة – تقنيات و سياسات التسيير المصرفي ديوان المطبوعات الجامعية 2 -2000 ص 24

هو نوع من أنواع القروض التي يقدمها البنك إلى الزبون، فحامل الورقة التجارية قد تحتاج إلى السيولة آنية قبل موعد الاستحقاق فيضطر لذلك إلى بيعها للبنك، حيث يقوم هذا الأخير بخصمها وإعطاء السيولة لصاحبها إذ يحل محله في الدائنة وينتظر موعد الاستحقاق ليستوفي دينه من المدين.

ج- القرض بالالتزام

إن القرض بالالتزام أو بالتوقيع لا يتجسد في إعطاء الأموال الدقيقة من طرف البنك إلى الزبون وإنما يتمثل في الضمان الذي يقدمه لقته فقط ويكون مضطرا إلى إعطاء النقود إذا عجز الزبون على الوفاء بالتزاماته، وفي مثل هذا النوع من القروض يمكن التمييز بين ثلاثة أشكال رئيسية وهي:

الضمان الاحتياطي:

هو التزام بمنحه الشخص يكون بنكا يضمن بموجبه تنفيذ الالتزامات التي قبل أحد مديني الأوراق التجارية إذا فهو تعهد لضمان القروض الناجمة عن خصم الأوراق التجارية.

الكفالة :

هي التزام مكتوب من طرف البنك يتعهد بموجبه بشديد الدين الموجود على عاتق المدين في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته إذ تحدد فيه مدة مبلغ الكفالة، ويستفيد الزبون منها في علاقته مع الجمارك وإدارة الضرائب، وفي حالة النشاطات الخاصة بصفقات عمومية.

القبول :

في هذا النوع من القروض يلتزم البنك بتسديد الدائن وليس زبونه، ويمكن التمييز بين عدة أشكال لهذا النوع من الفروض: القروض الممنوحة لملادة الزبون، الأمر الذي يعفيه من تقديم الضمانات القبول مقدم بهدف تعبئة الورقة التجارية، القبول للممنوح للزبون من أجل مساعدته للحصول على المساعدة للخزينة، القبول مقدم في التجارة الخارجية.

القروض المقدمة للأفراد

هي ذات طابع شخصي هدفها لتمويل نشاطات الاستهلاك خاصة بالأفراد ومن بينها بطاقات القرض التي تستعمل في تسديد المشتريات الشخصية للأفراد دون استعمال النقود القروض الشخصية المقدمة لذوي الدخول ثابتة، إذ يتناسب مبلغها مع الدخل الشهري للمستفيد.

هـ- ثمن القرض

عندما يقوم البنك بمنح القرض فإنه يتقاضى مقابل ذلك أجرا يتمثل في فائدة، فالبنك يتخلى عن السيولة الأبية لعائدة زبنائه وينتظر منهم الالتزام بإعادتها في تاريخ لاحق ومعدل الفائدة هو ثمن الانتظار.

الفرع الثاني: القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستثمار.

"هي قروض طويلة الأجل تستخدم في شراء المواد الأولية والأجهزة و براعات الاختراع وإقامة المنشآت و تقدر أقساطها على أساس معدلات الاهتلاكات وغالبا ما تكون هذه القروض لمدة لا تقل عن السنتين و تمتد حتى سبعة سنوات وأكثر و من أهم صور هذا الائتمان هو الائتمان الإيجاري "[1]

تعني عملية تمويل الاستثمارات أن البنك مقبل على تجميد أمواله لمدة ليست قصيرة يمكن أن تمتد من سنتين فما فوق حسب طبيعة الاستثمار، فإذا تعلق الأمر بتمويل الحصول على الآلات والمعدات فالأمر يتعلق بتمويل متوسط الأجل، أما إذا تعلق بتمويل العقارات تكون بصدد تمويل طويل الأجل.

ونظرا للصعوبات التي تجدها المؤسسات في تمويل عمليات لهذا الحجم وهذه المدة فقد تم تحديث طرق التمويل بما يخفف من الصعوبات و يتعلق الأمر هنا بعملية القرض لإيجاري "[2]

نشاطات الاستثمار هي تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترات طويلة وهي تهدف للحصول إنما على وسائل الإنتاج ومعداته، وإنما على العقارات مثل الأراضي والمباني الصناعية، التجارية، الدولية:

عمليات القرض الكلاسيكية لتمويل الاستثمارات:

وهي نوعان قروض متوسطة الأجل، وقروض طويلة الأجل، إذ يرتبط كل بطبيعة الاستثمار القروض المتوسطة الأجل توجه هذه القروض لتمويل الاستثمارات التي لا يتجاوز عمر استعمالها سبع سنوات مثل: المعدات والأدوات وسائل النقل والتجهيزات الإنتاج وغيرها، وهي نوعان:

1-القروض القابلة للتعبئة:

[1]- مصطفى رشيدي شيحة ، النقود والعلاقات الدولية ، الدار الجامعية ، 1985 ، ص 226 ، 227

[2]- منهل مطر ديب سوتر ، رضوان وليد العمار ، النقود والبنوك ، مؤسسة الآلاء للطباعة والنشر ، عمان ، 1996 ص 73

يعني أن البنك المقرض يمكنه إعادة خصم هذه القروض لدى المؤسسة المالية الأخرى أو البنك المركزي، مما يسمح له الحصول على السيولة في حالة الحاجة إليها دون انتظار أجل استحقاق القرض الذي منحه.

2- القروض غير قابلة للتعبئة:

يعني أن البنك لا يمكنه إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو البنك المركزي، إذن فهو مجبر على انتظار سداد المقترض لهذا القرض

القروض الطويلة الأجل:

توجه هذه القروض لتمويل الاستثمارات التي تفوق غالبا سبع سنوات، ويمكن أن يمتد أحيانا إلى غاية عشرون سنة مثل الحصول على عقارات (أراضي، مباني ....الخ).

القرض الإيجاري :

هو عملية يقوم بموجبها بنك أو مؤسسة مالية أو أي شركة تأجير مؤهلة قانونيا للتأجير بوضع آلات أو معدات أو أية أصول مادية أخرى بحوزة المؤسسة المستعملة على سبيل الإيجار ، مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها، ويتم التسديد على أقساط متفق بشأنها تسمى ثمن الإيجار [1]

المطلب الثالث : مخاطر الإقراض الضمانات المقدمة عند منح القروض البنكية

الفرع الاول :مخاطر الإقراض

مثل أي اقتصادية فان إدارة البنك تسعي الي تعظيم ثروة الملاك ،و تتطلب هذه العملية إن يقوم البنك بعملية تقييم للتدفقات النقدية و المخاطر التي يتحملها البنك بسبب توجيه موارده المالية في مجالات التشغيل المختلفة ،و يلاحظ أن الاتجاه نحو زيادة الربحية ،كسوة من سمات العمل المصرفي ،تقتضي أن تقوم إدارة البنك بالاستثمار في موجودات تولد اكبر قدر ممكن من الربحية مع خفض الكلفة ،و لكي يحصل البنك علي ربح عالي يجب عليه أما إن يتحمل المزيد من المخاطر إن يخفض من تكاليف التشغيل ،بينما تعظيم الثروة يتطلب أن تقوم إدارة البنك بتقييم و إيجاد توازن مستمر ما بين فرصة الحصول علي عوائد مرتفعة و المخاطر الناتجة عن ذلك

[1]- طاهر لطرش ، تقنيات بنكية ، دار المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثانية ، 2003 ، الجزائر ، ص 57-89

و رغم ان المخاطر الرئيسية التي يتعرض لها البنك ،تتجسد في المخاطرة الائتمانية ،و التي تنشأ بفعل عوامل متعددة ابرزها عدم رغبة المقترض في تسديد ما بذمته من قروض و الإئتمانات او عدم قدرته تحقيق دخل مناسب لغر ض إعادة القرض ،إلا أن هنالك مخاطر أخري مهمة اختلفت درجة الاتفاق حولها و هي:

. 1مخاطر السيولة

. 2مخاطر أسعار الفائدة

. 3مخاطر التشغيل

4 .مخاطر القدرة الإيفائية [1]

الفرع الثاني: الضمانات المقدمة عند منح القروض البنكية

مفهوم الضمان: الضمانات عبارة عن وسائل و أدوات لمواجهة مختلف الأخطار المرتبطة كإعسار المقترض او إفلاسه كما يعرف علي انه عبارة عن تامين ضد الأخطار المحتملة فيما يتعلق بعمليات الإقراض للبنك و تمكنه من 14 استرجاع كل جزء من أصل قرضه.[2]

أنواع الضمانات:

. 1الضمانات الشخصية :ترتكز الضمانات الشخصية علي التعهد الذي يقوم بها الأشخاص و الذي بموجبه يعدون بتسديد المدين في حالة عدم الوفاء بالتزاماته و يتطلب ذلك تدخل شخص ثالث للقيام بدور الضامن و نميز بين نوعين من الضمانات شخصية:

الكفالة: يلتزم بموجبها شخص معين بتنفيذ الالتزامات المدين تجاه البنك إذا لم يفي بالتزاماته و نظرا لأهميتها ينبغي إن تكون واضحة في كل جوانبها (موضوع الضمان ،مدة الضمان ،الشخص المدين، حدود الالتزام)

الضمان الاحتياطي: يعرف علي انه التزام مكتوب من طرف شخص معين يتعهد بموجبه علي تسديد 15مبلغ ورقة تجارية أو جزء منه في حالة عدم قدرة احد الموقعين عليها على تسديد[3].

[1]- طاهر لطرش ، تقنيات بنكية ،مرجع سابق ،ص 135

[2]- زياد مخان محفوظ جودة "الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك"، دار وائل، د ب، د س، ص 102

[3]- طاهر لطرش ،تقنيات البنوك، دار المطبوعات الجامعية، طبعة الثالثة ،سنة 2004، ص 166

. 2الضمانات الحقيقة: يرتكز هذا النوع من الضمانات علي الأصول أي الممتلكات (السلع و التجهيزات ،العقارات ...)يصعب تحديدها يقدمها المقرض للبنك كرهن لضمان حالة عدم تسديد دينه و يجب ان يحرر هذا العقد علي ورقة رسمية تبين جميع شروط هذه العملية و من بين هذه الضمانات

- ❖ الرهن الحيازي :هو مجرد عقد يقدم بموجبه الدائن عقارا ليضمن الوفاء بدينه و ذلك ما يسمي

"بعقد رهن الحيازي العقاري "حيث انه عبارة عن تامين يسمح للدائن بتملك العقار و الحصول علي

الفوائد إلى غاية انقضاء الدين و تقسيم الرهن الحيازي الي :

- رهن المحل التجاري
- رهن المعدات و الأدوات
- رهن وسائل النقل
- رهن ورقة مالية

- ❖ الرهن العقاري: هو عقد يكتسب بموجبه الدائن حقا عينيا علي العقار لوفاء دينه و يمكن له بمقتضاه ان يستوفي دينه من تمن العقار من أي شخص كان متقدما في ذلك الدائنين التالين في المرتبة و هذا 16 حسب المادة 882 من القانون الجزائري .

المبحث الثاني : اجراءات ومعايير منح القروض والعناصر المحددة لمنح القروض

المطلب الاول : اجراءات منح القروض

الفرع الأول: الفحص الاولي لطلب القرض.

يقوم البنك بدراسة طلب العميل لتحديد مدى صالحيته المبدئية وفقا لسياسة الإقراض في البنك، وخاصة من حيث غرض القر ض واجل الاستحقاق وأسلوب السداد، ويساعد في عملية الفحص المبدئي لطلب الانطباعات التي يعكسها لقاء العميل مع المسؤولين في البنك والتي تبرز شخصيته وقدرته بوجه عام، وفي ضوء هذه الأمور يمكن اتخاذ قرار مبدئي بالاستمرار في استكمال الطلب، أو الاعتذار عن قبوله على تو ضيح الأسباب للعميل حتى يشعر بالجدية في معاملة طلبه.

الفرع الثاني: التحليل الائتماني للقرض.

ويتضمن تجميع المعلومات التي يمكن الحصول عليها من المصادر المختلفة لمعرفة إمكانيات العميل الائتمانية، من حيث شخصيته، سمعته وقدرته على سداد القروض بناءا على المعاملات السابقة بالبنك، ومدى ملائمة رأس ماله من خلال التحليل المالي، بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية المختلفة التي يمكن أن ينعكس أثرها على نشاط المؤسسة

الفرع الثالث: التفاوض مع المقترض.

بعد التحليل المتكامل لعناصر المخاطر الائتمانية المحيطة بالقرض المطلوب بناءا على المعلومات التي تم تجميعها، والتحليل المالي للقوائم المالية الخاصة بالعميل. يمكن تحديد مقدار القرض، والغرض الذي يستخدم فيه كيفية صرفه وطريقة سداده ومصادر السداد والضمانات المطلوبة، وسعر الفائدة والعمولات المختلفة. ويتم الاتفاق على كل هذه العناصر من خلال عمليات التفاوض بين البنك والعميل للتواصل إلى تحقيق مصالح كل منها

الفرع الرابع: اتخاذ القرار[1].

تنتهي مرحلة التفاوض أما بقبول العميل أو عدم قبوله بشروط البنك، وفي حالة قبول التعاقد قد يتم إعداد مذكرة الاقتراح الموافقة على طلب القرض والتي عادة تتضمن البيانات الأساسية عن المنشاة طالبة القرض، معلومات عن مديونيتها لدى الجهاز المصرفي وموقفها الضريبي، وصنف القرض والغرض منه، والضمانات المقدمة ومصادر السداد وطريقته، وملخص الميزانية عن السنوات الثالثة الأخيرة والتعليق عليها ومؤشرات السيولة والربحية والنشاط والمديونية والرأي الائتماني والتوصيات بشان القرض. وبناءا على هذه المذكرة يتم الموافقة على منح القرض من السلطة المختصة

الفرع الخامس: صرف القرض.

يشترط لبدء استخدام القرض توقيعا المقترض على اتفاقية، وكذلك تقديمه للضمانات المطلوبة واستيفاء التعهدات والالتزامات التي ينص عليها اتفاق القرض

الفرع السادس: متابعة القرض والمقترض

[1]- سليك الهام، اثر القروض على التنمية الريفية من خلال دعم القطاع الفلاحي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية،، فرع نقود مالية، المركز الجامعي البويرة 2010 ص 15

الهدف من هذه المتابعة هو الاطمئنان على حسن سير المؤسسة وعدم حدوث تغيرات في مواعيد السداد المحددة، وقد تظهر من خلال المتابعة أيضا بعض التصرفات من المقترض والتي تتطلب اتخاذ الإجراءات القانونية لمواجهتها للحفاظ على حقوق البنك، أو تتطلب تأجيل السداد أو تجديد القرض لفترة أخرى.

الفرع السابع: تحصيل القرض.

يقوم البنك بتحصيل مستحقاتها حسب النظام المتفق عليه، وذلك إذ لم تقابله أي من الظروف السابقة عند المتابعة، وهي الإجراءات القانونية أو تأجيل السداد أو تجديد القرض مرة أخرى.[1]

[1]- سليك الهام، 2010،اثر القروض على التنمية الريفية من خلال دعم القطاع الفلاحي ، مرجع سبق ذكره ، ص 16

الشكل رقم (1-1) : اجراءات منح القروض

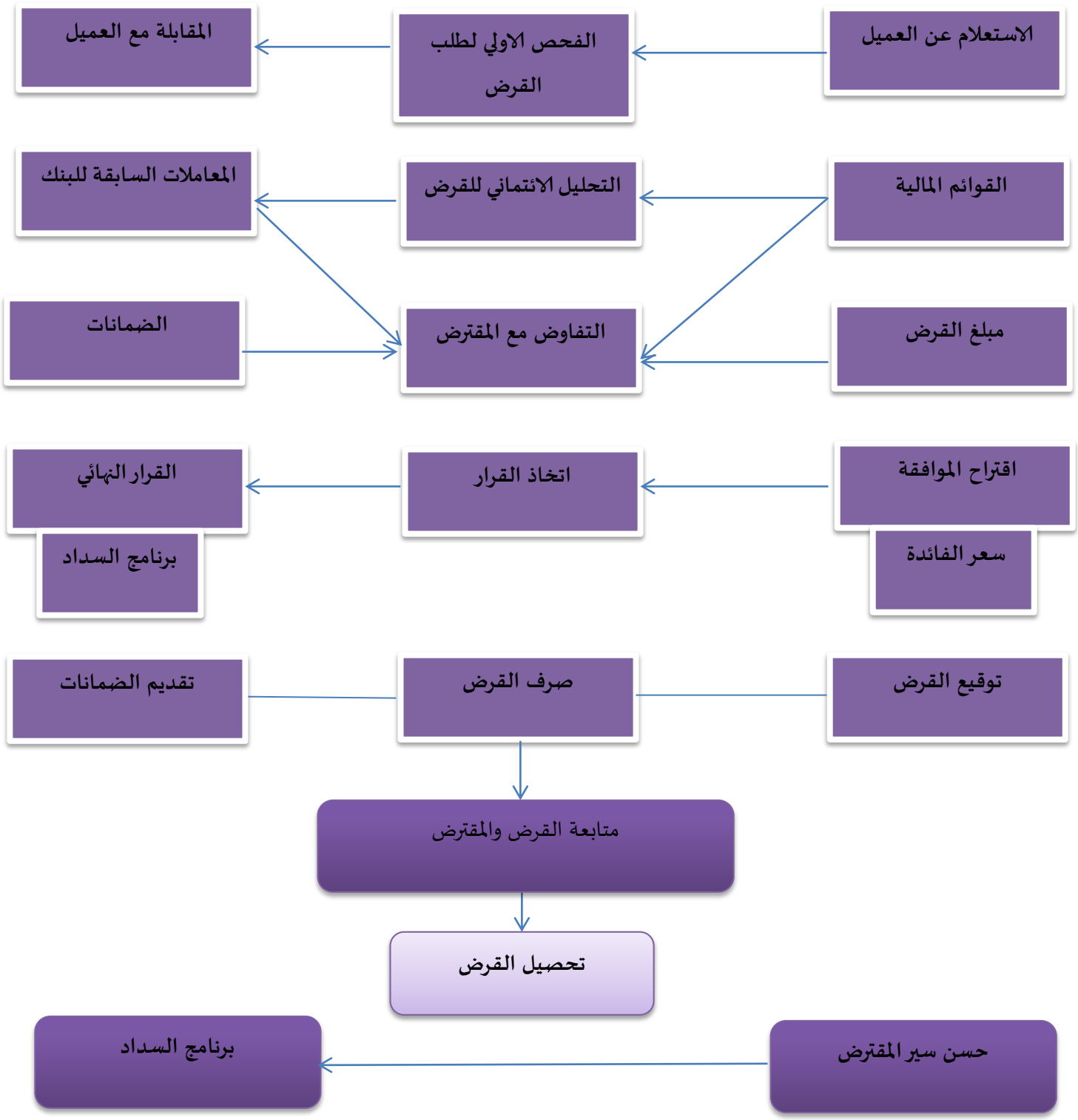

المصدر : من اعداد الطالبتين اعتمادا على محمد صالح الحناوي وعبد الفتاح عبد السلام ، المؤسسات المالية البورصة والبنوك التجارية ، الدار الجامعية ، 2000 ، ص 281

المطلب الثاني : معايير منح القروض

من الملاحظات الجديرة بإعادة تأكيدها هو أن عملية تحليل المعلومات و البيانات عن حالة العميل المحتمل سوف تخلق القدرة لدى إدارة الائتمان في نضج القرار الائتماني نظرا لتمتع إدارة الائتمان في البنوك التجارة بميزة تنافسية هامة من حيث قدر اته في معرفة العميل و احتياجاته و كذلك قدر اته في أن تضع تحديدا لمقدار المخاطر و نوعها التي يمكن أن تتعرض لها .و بمعنى آخر قدر اته في التحليل الائتماني و من أجل الوصول إلى تحديد موضوعي لعملية التحليل فقد أتيحت أمام إدارة الائتمان دراسة و تحليل عدد من المعايير الائتمانية مثل :

Five Cs of credit و PC's: ب يعرف ما كذلك و 1PRISM

نموذج المعايير الائتمانية المعروفة بـ5C's

تسعى إدارة الائتمان قبل اتخاذ القرار الائتماني الإحاطة بالمخاطر التي يستعرض لها عند منح الائتمان و أيضا تحديد مصادر تلك المخاطر.

و إذا لنا من تعليق على ذلك نشير أن هذه المخاطر هي وليدة عدد من العوامل تشترك جميعا في تحديد حجم المخاطر التي سوف تتعرض لها إدارة الائتمان، إلا أن العامل الجوهري كما تشير إلى ذلك المراجع المصرفية ناتج عن عدم رغبة العميل في تسديد ما بذمته من قروض أو فوائدها، أو عدم قدرته في تحقيق الدخل المناسب لغض إعادة القرض.

و عادة ما تختلف الرغبة في التسديد أو القدرة في ذلك مع الظروف الاقتصادية السائدة، ففي فترات الازدهار الاقتصادي تزداد الرغبة في التسديد قياسا بفترات الشدة إذ يهبط النشاط الاقتصادي و تنخفض الأرباح[1].

و لذلك أصبحت من الأمور المتعارف عليها عند إدارة الائتمان و عند تقييم الائتمان ضرورة تحديد درجة المخاطر المرتبطة به من خلال تحليل مجموعة من المعايير عرفت بنظام

C's of credit النظام أو Five C'sوهي :

- 1القدرة على الاستدانة.Capacity

[1]- حمزة محمود الزبيدي ، إدارة الائتمان والتحليل المالي ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، الأردن ، الطبعة 1 ، 2002 ، ص 139

2 -شخصية العميل.Character

3-رأس مال العميل.Capital

4-الضمان Collateral

5 -المناخ العام Condition

و تحليل هذه المعلومات بمجموعها تشكل نقطة ارتكاز مهمة لإدارة الائتمان و من خلالها تستطيع أن تحدد فيما إذا كان العميل يقع ضمن منطقة القبول أو منطقة الرفض، و إذا كان لنا من تعليق على هذا يمكن القول أن التحديد الدقيق لذلك هو مهمة ومنهج التحليل الائتماني الذي يجب لأن تمارسه إدارة الائتمان و الذي سوف يوصل ابه إلى الدقة في اتخاذ القرار الائتماني; و فيما يلي استعراضا شاملا لهذه المعايير:

-1القدرة على الاستدانةCapacity:

وجدت البنوك لتلبية احتياجات العملاء من الخدمات المصرفية المتعددة، و أحد أهم تلك الخدمات و أخطرها هي الائتمان المصرفي بأشكاله المتعددة، و يعطي القانون للعميل المحتمل الحق في الحصول على الائتمان، إلا أنه يعطي لإدارة الائتمان في البنك التجاري حقا آخر بمنح الائتمان أو رفض طلب العميل.

و معيار القدرة على الاستدانة أحد أهم المعايير التي تؤثر في مقدار المخاطر التي تتعرض لها إدارة الائتمان و رغم أن القدرة على الاستدانة تحدد مقدرة العميل في إعادة ما اقترضه من البنك، إلا أن هناك عدة آراء حددت ماهية" القدرة "كمتغير في المخاطرة، و بمكن تجميع تلك الآراء وفق اتجاهين [1]

- **الاتجاه الأول** : هذا الاتجاه ينصرف إلى التركيز حول الأمور المالية البحتة في توضيحهم للقدرة، حيث ينصب تركيزهم حول قدرة طالب الائتمان على خلق عائد متوق كافي لضمان مخاطرته و تسديد ما عليه من التزامات مستحقة اتجاه البنوك ، و بشكل عام فان قدرة المقترض على تسديد القرض إنما تعتمد على حجم التدفق النقدي للمقترض.

[1]- حمزة محمود الزبيدي ، إدارة الائتمان والتحليل المالي ،مرجع سبق ذكره ، ص 141

- **الاتجاه الثاني** : ينظر إلى القدرة على الاستدانة بمقدار التدفق النقدي المتوقع للعميل، إذ ينظر أصحاب هذا الاتجاه إلى أن قدرة العميل على سداد الائتمان تعتمد على مقدار التدفقات النقدية المتوقع تحقيقها من بنك العميل.

كما يحدد البعض القدرة بمقدار الموارد الأساسية لسداد الائتمان و هي تعتمد على التدفق السابق و كذلك التدفق النقدي المتوقع في المستقبل .

-2شخصية العميل Character

تعد شخصية العميل الركيزة الأساسية الأولى في القرار الائتماني، و هي الركيزة الأكثر تأثيرا في المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية، و لهذا نجد أن أهم مسعى لإدارة الائتمان عند إجراء التحليل الائتماني هو تحديدات شخصية العميل بدقة.

ولشخصية العميل عدة تحديدات بعضها ينحصر بخاصية واحدة و البعض الآخر يتوسع ليشمل عدة خصائص يجب أن توفر في الشخص العميل، و بغض النظر عما إذا كان التحديد بسيطا أو شاملا، فان المضمون يدور حول خصائص الفرد الأخلاقية و القيمة التي تؤثر على التزامه بتعهداته أمام البنوك ، فالأمانة و الثقة و المثل و المصداقية و السلوكيات و بعض الخصائص الشخصية الأخرى تشير كلها إلى حجم شعور العميل بالمسؤولية و بالتالي حجم التزامه بتسديد قروضه ، لذلك تسمى المخاطر الخاصة هذا العنصر لدى البعض من المهتمين بالمخاطر المعنوية أو الأدبية [1]

- 3رأس المال:Capital

يعتبر رأس مال العميل أحد أهم أسس القرار الائتماني و لهذا فان إدارة الائتمان تزيد من تحليلها لرأس مال العميل لتحديد درجة المخاطرة التي تتعرض لها، و يقصد برأس مال العميل مقدار ما يملكه من ثروة أو ما يملكه من أصول منقولة من أسهم و سندات و أملاك أخرى غير منقولة، و هذا يعني أن رأس مال العميل يشمل جميع الأصول المنقولة و غير المنقولة التي يمتلكها العميل مطروحا منها المطلوبات التي بذمته ، و يلاحظ هنا أن التركيز على الملكية، لذلك فان المخاطر التي تتعرض لها إدارة الائتمان بسبب هذا العنصر تسمى بمخاطر الملكية إن الدراسات المتخصصة في التحليل الائتماني تشير إلى أن قدرة العميل في سداد التزاماته حق البنوك تعتمد في الجزء الكبير منها على قيمة رأس المال الذي يملكه ، إذ كلما كان رأس المال كبيرا كلما انخفضت المخاطر الائتمانية و العكس

[1]- محمد كمال خليل الحمزاوي ، اقتصاديات الائتمان المصرفي ، نشأة المعارف ، مصر ، 2002 ص 89

صحيح في ذلك ، فرأس مال العميل يمثل قوته المالية و هو أيضا الضمان الإضافي لإدارة الائتمان عندما يفشل في تسديد ما عليه من التزامات.

و عن أهمية رأس المال كأحد عناصر أو معايير منح الائتمان يشير بعض الباحثين إلى أن نوعية و قيمة رأس المال الذي يمتلكه العميل تؤثر في قدرته على سداد الائتمان، لذلك فان رأس المال يعتبر عنصر أساسيا من عناصر تقليل المخاطر الائتمانية، باعتباره يمثل قوة العميل المالية و أيضا يعتبر الضمان الإضافي في حالة فشل العميل في التسديد [1]

4-الضمان Collateral

يأتي الضمان بمثابة تعزيز أو حماية لمخاطر معينة تتعرض لها إدارة الائتمان في البنك التجاري عندما تتخذ القرار بمنح الائتمان، و لذلك كلما زاد احتمال الخطر الذي يحيط بالعملية الائتمانية كلما كانت الضمانات المطلوبة أكبر حماية لحقوق البنك.

يقصد بالضمان مقدار ما يملكه العميل من موجودات منقولة و غير منقولة و التي يرهنها لعميل لتوثيق الائتمان المصرفي ، فالضمانات تعتبر خط الدفاع الثاني في حالة عجز العميل عن السداد حتى يستطيع البنك تحصيل حقوقه.

إن الضمان الأفضل للبنك هو الضمان الذي يمكن تحويله إلى نقد بسهولة و بدون خسارة ، و لذلك يجب أن يراعى عند تحديد الضمان ما يلي:

1 -عدم تقلب قيمة الضمان بشكل كبير خلال فترة الائتمان

- 2تكون درجة الرهن من الدرجة الأولى لصالح البنك بحيث يمكن استخدام هذه الضمانات بسداد قيمة الائتمان عند عجز العميل عن السداد و لذلك تضمن إدارة الائتمان الأسبقية الأولى لتحصيل قروضها

- 3 تكون ملكية العميل للضمانات ملكية كاملة و ليست محل نزاع.

4 -كفاية الضمانات المقدمة لتغطية قيمة الائتمان و الفوائد والعمولات الأخرى قدر المستطاع.

- 5المناخ العام:Condition

[1]- محمد كمال خليل الحمزاوي ، نفس المرجع السابق ، ص 90

تنظر إدارة الائتمان إلى المناخ العام كمعيار في منح الائتمان على أنه يمثل الظروف الاقتصادية المحيطة بالعميل ، إلا أن بعض التحليلات تتوسع في ذلك فتنظر إلى المناخ العام على أنه يشمل بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية الظروف البيئية المحيطة بالعميل ، رغم أن محيط البيئة أوسع و أدق في التعبير عن المناخ العام، فهي تشمل التغيرات التي يتعرض لها العميل في شكل المنافسة و الطلب على السلع و ظروف البيع و التوزيع ، و وفق هذا التحديد من المؤكد أن لهذا المعيار أثر في صياغة القرار الائتماني.

إن الدراسة المتعمقة للمعايير الخمسة السابقة التي تشكل منهج إدارة الائتمان في قرارها الائتماني.

ويمكن أن نستخلص ما يلي:

- 1إن المعيارين الأول و الثاني بمثابة مبادئ ثابتة لا اجتهاد في تفسيرها.

لا ينظر بأمر الائتمان ما لم يتم تغطية كافة النواحي القانونية و التأكد من سلامة التعامل و حسن سلوكيات العميل[1].

- 2 المعايير الثلاث الباقية (رأس المال، الضمان، المناخ العام) هي متداخلة مع بعضها و المطلوب اتخاذ قرار الائتمان بعد دراسة كل منها، و من الطبيعي أن لا تستوفي جميع المعايير الخمسة أعلاه أعلى مراتب لها لذلك الضعف المقبول في أحد المعايير يمكن أن يعوض بقوة المعيار الآخر على أن تأتي الدراسة لها جميعا متوازنة و مقبولة.

نستخلص من ذلك أن إدارة الائتمان و من خلال قدر اته في تحليل معايير(5C's) و ما حصل من تطور في الأدوات المصرفية المختلفة و دور الحكومات في كبح التقلبات الاقتصادية و تجنب الأزمات المالية، قد مكنت إدارة الائتمان من تجنب الكثير من المخاطر، كما تخلصت من الأخرى من خلال تجنبها لبعض أنواع الائتمان أو تمويل بعض الأعمال غير الملائمة أو من خلال التأمين ضد أنواع منها.

أضف إلى ذلك لجوء إدارة الائتمان بشكل خاص و إدارة البنك بشكل عام إلى أسلوب الإدارة الحذرة و التي تركز على جوانب الأمان في السياسة المصرفية من خلال تنظيمها للعلاقة بين السيولة و الربحية و الأمان أي القدرة على إيفاء الالتزامات قد مكنها من تجنب الكثير من المخاطر[2]

[1]- حمزة محمود الزبيدي، ، نفس المرجع السابق، ص 149 ، 148
[2]- حمزة محمود الزبيدي، نفس المرجع السابق ، ص 150

-ترتيب الائتمان حسب مخاطرته وفق معايير:

لا تقف إدارة الائتمان في تحليلها الائتماني عند حد تقييم معايير ذلك أيضا s'5C ،و إنما يستفاد من ترتيب الائتمان لكل عميل وفق درجة مخاطرته.

و يقصد بترتيب الائتمان تقسيمه إلى مستويات بحسب درجة المخاطرة التي يتعرض لها من تحليل المعايير بعد أن يمنح درجة محددة، و قد تباينت وجهات النظر حول أفضل السبل في ترتيب الائتمان، فمنها ما يأخذ شكل درجات، و منها ما يأخذ شكل نقا أو أوزان.

و يعرف النظام الأول بنظام التميز و يظهر هذا النظام قدرة إدارة الائتمان في البنك من تحديد قابلية المقترض و قدرته في إعادة الائتمان بتاريخ الاستحقاق.

أما النظام الثاني فانه يعرف بالنظام التجريبي، و من خلاله تعطى نقطة أو وزن لكل خاصية متوفرة عن طالب الائتمان و مقارنة هذه النقاط مع معايير قياسية موجودة لدى البنك .آلا أن أهم هذه الأشكال هو أسلوب الدرجات.

و من أشهر أشكال الدرجات تلك التي تعتمد على ثلاث من معايير و هي :الشخصية ، القدرة و رأس المال.

إذ يمكن الحصول على 9 درجات لنوع الائتمان من ناحية المخاطرة عندما يتم دمجها مع بعضها و هي:

- 1 الشخصية + القدرة + رأس المال = مخاطرة ائتمانية منخفضة جدا.

- 2 الشخصية + القدرة – رأس المال = مخاطرة ائتمانية منخفضة إلى متوسطة.

- 3 الشخصية + رأس المال + قدرة غير كافية = مخاطرة ائتمانية منخفضة إلى متوسطة.

- 4 القدرة + رأس المال – شخصية ضعيفة = مخاطرة ائتمانية متوسطة.

- 5 القدرة + رأس المال + الشخصية = مخاطر ائتمانية عالية.

- 6 الشخصية + رأس المال – القدرة = مخاطر ائتمانية عالية.

- 7 الشخصية – رأس المال – القدرة = مخاطر ائتمانية عالية جدا.

- 8 رأس المال – الشخصية – القدرة = مخاطر ائتمانية عالية جدا.

- 9 القدرة – الشخصية – رأس المال = العميل المخادع.

و على وفق هذه الدرجات يمكن إدارة الائتمان أن تحدد فيما إذا كانت هذه الدرجات متوفرة عند العميل أم لا، و على ضوء يمكن اتخاذ القرار المناسب في منح الائتمان أو رفضه.[1]

نموذج المعايير الائتمانية المعروفة ب 5P's :

تعزز إدارة الائتمان قرارها الائتماني بتحليل ائتماني آخر من خلال دراسة معايير أخرى مهمة تعرف (5P's)و تحليل هذه المعايير تعطي لإدارة الائتمان ذات الدلالات التي ، يعطيها منهج(5C's)) إن كانت بأسلوب آخر، و تحتوي هذه المعايير على ما يلي :

- 1نوع العميل.People

- 2 الغرض من الائتمان. Purpose

-3 قدرة العميل على السداد.Payment

-4الحماية Protection.

- 5 النظرة المستقبلية. Perspective

و فيما يلي استعراض لماهية هذه المعايير:

-1 العميلPeople :

يقيم الوضع الائتماني للعميل من خلال تكوين صورة كاملة و واضحة عن شخصية العميل و حالته الاجتماعية و مؤهلاته و أخلاقياته من حيث الاستقامة و غيرها ، لذلك فان الخطوة الأولى في عملية تقييم الوضع الائتماني للعميل و اتخاذ القرار الائتماني هو مقابلة العميل ، و نجاح المقابلة يتوقف على ما تتمتع به إدارة الائتمان أو الشخص المسؤول عن اتخاذ القرار بالقدرة في رسم صورة متكاملة عن العميل (الفرد أو شركة الأعمال ،) و من خلال هذه المقابلة تحدد إدارة الائتمان كل المعلومات و البيانات التي ترغب بالحصول عن العميل و تحديد من هو و الأعمال السابقة التي قام ابه و البنوك

[1]- حمزة محمود الزبيدي، نفس المرجع السابق ، ص 152

التي تعامل معها، و من المؤكد أن إدارة الائتمان سوف تستند إلى مؤشرات النجاح في هذه الأعمال لتقدير مخاطر النجاح في المستقبل و هذا ما يعرف ب " record Track"و بالمقابل فان علامات الفشل أو التغيير من عمل لآخر بسبب عدم النجاح ، تعطي انطباعا يدفع إلى الحذر في تقييم خط العميل المستقبلي .

- 2الغرض من الائتمان:Purpose

تشكل هذه الركيزة أحد أهم المعايير التي من خلالها تتوصل إدارة الائتمان إلى إمكانية الاستمرار في دراسة الملف الائتماني أو التوقف عن هذا القدر من التحقق.

و رفض الطلب و الغرض من الائتمان يحدد احتياجات العميل التي يمكن تلبيتها أو التي لا تتناسب مع سياسة البنك و صلاحيات إدارة الائتمان، فإذا كان الغرض من الائتمان هو الحصول على ائتمان لتمويل احتياجات ،تتعارض مع سياسة إدارة الائتمان في البنك ففي هذه الحالة تستطيع إدارة الائتمان أن تعتذر للعميل عن ذلك بسبب وضعه من ناحية الثقة الائتمانية و إنما لتعارض طلبه مع سياسة البنك.

-3القدرة على السداد Payment:

يكز هذا المعيار على تحديد قدرة العميل في تسديد الائتمان و فوائده في موعد الاستحقاق ، فالاختيار الحقيقي لسلامة القرار الائتماني هو حصول التسديد في الموعد المتفق عليه ، و يتم ذلك من خلال تقدير التدفقات النقدية الداخلة للعميل و التي تعد الركيزة الأساسية في تحديد قدرته على التسديد، فمن المؤكد أن مقدار التدفقات النقدية الداخلة للعميل أو الخارجة منه تعطي تصورا أوليا فيما إذا كان العميل معرض إلى حالة من العسر المالي و نوع ذلك العسر فيما إذا كان عسر مالي فني أو عسر مالي حقيقي .

-4 الحمايةProtection:

إن أساس هذا المعيار في التحليل الائتماني هو استكشاف احتمالات توفر الحماية للائتمان المقدم للعميل، و ذلك من خلال تقييم الضمانات أو الكفالات التي سيقدمها العميل سواء من حيث قيمتها

العادلة أو من قابليتها للتسييل فيما لو عجز العميل عن الوفاء بالتزاماته اتجاه البنك، و نقصد بقابلية الضمان للتسييل هو إمكانية تحويله إلى نقد بسرعة و بأقل تكلفة ممكنة[1]

- 5النظرة المستقبلية:Perspective

إن مضمون هذه الركيزة ينحصر في استكشاف أبعاد حالة اللا تأكد التي تحيط بالائتمان الممنوح للعميل و مستقبل ذلك الائتمان، أي استكشاف كل الظروف البيئية و المستقبلية المحيطة بالعميل سواء كانت داخلية أو خارجية و لهذا فقد تتأثر السياسة الائتمانية للبنوك بمؤشرات الاقتصاد من معدل النمو العام إلى نسبة التضخم و معدلات الفوائد و غيرها.

و ما يجب ملاحظته أنه رغم الاختلاف في مسميات 5P's عن عناصر5C's ، إلا أن مضمونها يتشابك ليشترك في تحديد مدى ملاءة العميل و قدرته على التسديد أي تحدد بمجموعها مقدار المخاطر التي تتعرض لها إدارة الائتمان عند اتخاذها للقرار الائتماني.

و يظل السؤال :هل أن عناصر 5P's بديلة عن عناصر 5C's في القرار الائتماني؟

إن الإجابة على ذلك تنحصر فيما لو أكدنا أن البنوك تعمل بأموال الآخرين ، فهي حريصة من الناحية القانونية بالمحافظة على أموال الآخرين و إيفاء طلبا مته لهذه الأموال عند الطلب لها ، و لذلك و نظرا لأن الجزء الأكبر من عمليات التشغيل للبنوك تتم من خلال تقديم الائتمان ، فان ذلك يجعل إدارة الائتمان أكثر حرصا في انتقاء من يقدم الائتمان تجنبا للمخاطر و ضمانا لقدراته في إعادة تحصيل ما قدمته من ائتمان و ضمان مقدراته في الوفاء بالتزاماته اتجاه المودعين عندما يطلبون أموالهم المودعة لدى البنك .

نموذج المعايير الائتمانية المعروفة ب PRISM

يعتبر منهجPRISM للمعايير الائتمانية أحدث ما توصلت إليه الصناعة المصرفية في

التحليل الائتماني و قراءة مستقبل الائتمان.

و يعكس هذا المنهج جوانب القوة و العافية لدى العميل و تساعده إدارة الائتمان عند تحليل معايير هذا المنهج من تشكيل أداة قياس توازن من خلالها بين المخاطر و القدرة على السداد

[1]- حمزة محمود الزبيدي، نفس المرجع السابق ، ص 154

تتكون عناصر PRISMمن مجموعة من المعايير تشترك فيما بينها بالحرف الأول من و فيما يلي عرض لماهية هذه المعايير M، S،I، R،P كلمتها و هي

1- التصورPerspective:

يقصد بالتصور هنا الإحاطة الكاملة بمخاطر الائتمان و العوائد المنتظر تحقيقها من قبل إدارة الائتمان بعد منحه ، و مضمون هذه الأداة التفسيرية هي القدرة و الفاعلية في:

أ - تحديد المخاطر و العوائد التي تحيط بالعميل عند منحه للائتمان.

ب - دراسة استراتيجيات التشغيل و التمويل عند العميل، و التي من شأنها تحسين الأداء و تعظيم القيمة السوقية للسهم الواحد باعتباره الهدف الذي يجب أن تدور حوله كل القرارات[1]

2-القدرة على السداد:Repayment

و مضمون هذا المتغير هو تحديد قدرة العميل على تسديد القرض أو فائدته خلال الفترة المتفق عليها، و من الأمور التي تعير لها إدارة الائتمان اهتماما خاصا هو تحديد نوع مصادر التسديد سواء كانت داخلية أو خارجية، و التي يلجأ إليها العميل عندما يستعد لتسديد الائتمان.

و ما يهم إدارة الائتمان هو دور المصادر الداخلية التي تساعد العميل على إعادة تسديد ما بذمته من التزامات لأنها تعكس قدرة العمليات التشغيلية على توليد التدفقات النقدية الداخلية و التي يستطيع العميل استخدامها في تسديد ما بذمته من التزامات مستحقة[2].

3-الائتمان من الغايةIntention or purpose :

و مضمون هذا المعيار هو تحديد الغاية من الائتمان المقدم للعميل، و كقاعدة عامة فان الغاية من الائتمان يجب أن تشكل الأساس لدراسة هذا الغرض و أن آخر ما تفكر به إدارة الائتمان هو تصفية موجودات العميل لاسترداد الائتمان .

4- الضماناتSafeguards :

[1]- بخزازة فايزة يعدل ، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2000 ، ص 153
[2]- بخزازة فايزة ، نفس المرجع السابق ، ص 159

و مضمون هذا المعيار هو تحديد الضمانات التي تقدم إلى البنك ليكون ضامنا لاسترجاع الائتمان لمواجهة احتمالات عدم القدرة على التسديد، و بمكن للضمانات أن تكون داخلية و هي التي تعتمد على قوة المركز المالي للعميل أو خارجية كالضمانات العينية أو الكفالات الشخصية، بالإضافة إلى ما يتم وضعه من شروط في عقد الائتمان لضمان السداد [1]

-5 الإدارةManagement :

تركز إدارة الائتمان على تحليل الفعل الإداري للعميل و مضمون الفعل الإداري سوف يشمل:

أ - العمليات : و من خلالها يتم التعرف على:

*أسلوب العميل في إدارة أعماله.

* تجديد كيفية الاستفادة من الائتمان.

* تحديد فيما إذا كان العميل يتسم بتنوع منتجاته أو يقتصر في عمله على منتوج واحد و أيضا فيما إذا كان العميل موسمي الإنتاج أو دائم

ب - الإدارة:

* استعراض الهيكل التنظيمي للعميل.

* استعراض السيرة الذاتية لمدراء الأقسام.

* تحديد قدرة العميل على النجاح و النمو[2]

المطلب الثالث : العناصر المحددة لمنح القروض

يعتمد الائتمان على العديد من العوامل التي تؤثر على سياسة منح الائتمان وهناك عوامل يمكن السيطرة عليها واخرى لا يمكن السيطرة عليها ، حيث تلعب الادارة العليا دور في وضع خطة استراتيجية تحدد فيها السياسة الاقراضية للبنك ، وتختلف ادارة القروض من بنك الى اخر وفقا للأهداف ومجال التخصص للبنك وحجم رأسماله والبيئة المحيطة به بالإضافة الى حجم البنك ،

[1]- حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 158، 159
[2]- حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 160

مكونات الاصول والخصوم ، الربحية ، سمعة البنك وغيرها من العناصر ويمكن تقسيم العوامل والعناصر التي تحدد طبيعة السياسة الاقراضية وهي :[1]

المجموعة الاولى : العوامل الخاصة بالبنك

- المركز الائتماني للبنك
- السياسة الائتمانية للبنك و الهيكل الاقتصادي وسياسة البنك وانواع القروض المطلوبة
- مستوى اتخاذ القرار في منح القروض و التسهيلات المصرفية والتوسع في استخدام التكنولوجيا
- تكاليف منح القروض والمصاريف الادارية الاخرى والجدوى الاقتصادية من منح القروض
- معايير منح التسهيلات الائتمانية ، شروط واجراءات وخطوات الحصول على التسهيلات الائتمانية

المجموعة الثانية : العوامل الخارجية :

- التعليمات والتشريعات القانونية والانظمة والشروط الصادرة عن البنك المركزي
- العوامل الاقتصادية من رواج وكساد وازمات اقتصادية
- العوامل السياسية واهمها الاستقرار السياسي

المجموعة الثالثة : العوامل الخاصة بالعملاء

- حداثة عمل الشركة او العميل
- طبيعة العملاء وعدم توفر البيانات عن نشاط العميل
- تحديد اهلية المقترض وكفاءة اعماله وملائمة المالية وشرعية وتمثيله لجهته

مدى الالتزام بمعايير القطاع الذي ينتمي اليه والسمعة الائتمانية للمقترض

المبحث الثالث : التحليل المالي لمعرفة المركز المالي لطالب القرض

بعد أن يقوم المحلل المالي بتعديل وحذف في الميزانية المحاسبية فتنتقل إلى ما يسمى لميزانية المالية، فتصبح هذه الميزانية قابلة للدراسة المالية، ليقوم في المرحلة الأولى بدراسة التوازن المالي للمؤسسة عن

[1]- دريد كامل ال شيب ،إدارة البنوك المعاصرة ،دار السرية للنشر ،د ب ،طبعة الأولى ، 2012. ، ص 194-196

طريق استعمال مؤشرات التوازن المالي، أما المرحلة الثانية فيستخدم فيها طريقة النسب المالية التي تعد من أقدم وأهم الوسائل المستعملة في دراسة وتحليل القوائم المالي

المطلب الاول : التحليل المالي عن طريق التوازن المالي

تقوم في هذه المرحلة بدراسة التوازن المالي للمؤسسة باستعمال مؤشرات التوازن التي تعالج وتحلل الميزانية، وذلك باستخدام المؤشرات التالية: أرس المال العامل، احتياجات أرس المال العامل والخزينة

راس المال العامل (FR) Fonds De Rondement

مفهوم رأس المال العامل: يمكن تعريف ارس المال العامل على أنه الفرق بين الموارد الدائمة (المتمثلة في الأموال الخاصة والديون متوسطة وطويلة الأجل) وبين الأصول الثابتة، ومن الطبيعي أن تكون قيمة أرس المال العامل موجبة وينبغي أن تناسب قيمته مع مخاطر التجميد التي تواجه الأصول المتداولة. وبناء عليه يمكن القول أن أرس المال العامل هو هامش للأمان الذي يسمح للمؤسسة بمواجهة الاستحقاقات القصيرة المتمثلة في وصول آجال الديون قصيرة الأجل في حالة خر بيع المخزون أو خر تحصيل الحقوق، ولذلك يلعب أرس المال العامل دور صمام الامان [1]

وبالتالي يمكن تعريفه وحسابه من الجهتين للميزانية :

تعريفه وحسابه من أعلى الميزانية:

رأس المال العامل(FR):هو ذلك الفائض من المال الدائم لنسبة للأصول الثابتة.

رأس المال العامل = (الأموال الدائمة – الأصول الثابتة)

تعريفه وحسابه من أسفل الميزانية:

رأس المال العامل(FR)هو ذلك الفائض من الأصول المتداولة لنسبة للديون قصيرة الأجل.

رأس المال العامل = الأصول المتداولة - ديون قصيرة الأجل

[1]- الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 147

والهدف من هذا التعريف هو أنه يمكن في المستقبل أن يعطي لنا مقياسا نوعيا لدرجة الثقة في مقدرة الأصول المتداولة على الوفاء لالتزامات الجارية وذلك حسب سرعة تحولها الى سيولة [1]

أنواع رأس المال العامل

- 1رأس المال العامل الخاص: هو عبارة عن أرس المال العامل الصافي دون الأخذ

بعين الاعتبار الديون الطويلة والمتوسطة لتمويل الأصول الثابتة، فهو عبارة عن مدى قدرة تمويل الأموال الخاصة للأصول الثابتة ويمكن حسابه بـ [2]

رأس المال العامل الخاص= رأس المال العامل الصافي - ديون قصيرة الأجل = الأموال الخاصة - القيم الثابتة ،الهدف من الدراسة هو البحث عن مدى استقلالية المؤسسة اتجاه الغير، ومدى تمكنها من تمويل استثماراتها بأموالها الذاتية

-رأس المال العامل الإجمالي: يعبر عن مجموع القيم المتداولة التي تترجم حركة الكتلة المالية الدائمة التي تتحول إلى سيولة في أقل من سنة واحدة، ويحسب كما يلي:

رأس المال العامل الإجمالي = قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق + قيم جاهزة = الأصول المتداولة

الهدف من الدراسة هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة أصولها المتداولة، هذا يعني أننا نقوم بتحديد الأموال التي يمكن استرجاعها في فترة قصيرة

- 3رأس المال العامل الخارجي: هو ذلك الجزء من الاستخدامات الممولة من طرف أرس المال الثابت الخارجي، أي الديون الطويلة ومتوسطة الأجل مضافا إليها الديون قصيرة الأجل التي مولت الأصول المتداولة، إذن فهو عبارة عن ذلك الجزء من الديون، ويحسب كما يلي :

رأس المال العامل الخارجي = رأس المال العامل الإجمالي - رأس المال العام الخاص = مجموع الديون

الهدف من دراسته هو تحديد مدى التزام المؤسسة بوعودها اتجاه الغير وإظهار نسبة المبالغ الخارجية التي مولت أصولها، وهذا بدوره يحدد لنا مدى ارتباط المؤسسة لغير.

[1]- أبو الفتوح علي فضالة، التحليل المالي وادارة الأموال، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، مصر، 19

[2]- المرجع نفسه ، ص 19

هناك عوامل مؤثرة في أرس المال العامل نذكر منها: دورة الاستغلال، التغيرات الموسمية، القيمة المضافة، طبيعة نشاط المؤسسة [1]

المحلل المالي يصادف ثلاث حالات وهي:

الحالة الأولى: رأس المال العامل:FR=0وتعبر هذه الحالة عن التوازن المالي الأدنى، ينتظر من خلالها مين قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في ميعاد استحقاقها، لكن هذا التوازن يبقى نظر فقط خاصة إذا علمنا أن دورة الاستغلال في المؤسسة تتميز لتذبذب ينجم عنه عدم المطابقة بين السيولة من جهة والديون من جهة اخرى

الحالة الثانية: Fr> 0 تتحقق هذه الحالة عندما يكون هناك فائض في السيولة على المدى القصي، وتعبر عن ضمان قدرة المؤسسة على الوفاء لالتزاماتها عند حلول تاريخ الاستحقاق .

الحالة الثالثة: Fr < 0في مثل هذه الحالة تعرف المؤسسة صعوبات في الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل (عدم القدرة على التسديد)

. 2احتياجات رأس المال العامل: (BFR)

يعرف على أنه قسط أو جزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة ارتباطا مباشرا بدورة الاستغلال التي لم تغط من طرف الموارد الدورية، من خلال هذا التعريف نلاحظ أن :[2]

-هناك عجزا في موارد التمويل لتغطية الاحتياجات الضرورية للمؤسسة، وعلى هذا الأساس يجب معرفة هذه الاحتياجات ومصدر تغطيتها لأن هذه الاحتياجات يمكن أن يحدث فيها تذبذب حسب الحركة النموذجية الخاصة بدورة الاستغلال

-تذبذب مرتبط بتطور نشاط المؤسسة.

ويتم حساب احتياجات أرس المال العامل على مستوى كل من :

أ- دورة الاستغلال:

[1]- أبو الفتوح علي فضالة، التحليل المالي وادارة الأموال ، مرجع سبق ذكره ، ص 20

[2] - Sréphane Griffiths, Jean- Guy Degos, Gestion Financiére de L'analyse à la staratégie, 1 édition d'organisation, Paris, 2001,p 138

احتياجات رأس المال العامل = احتياجات التمويل - موارد التمويل رصيد عمليات +رصيد عمليات خارج الاستغلال

ب- جدول التمويل:

احتياجات رأس المال العامل = الاستخدامات الدورية - الموارد الدورية + العمليات الغير الدورية

ج- الميزانية:

احتياجات رأس المال العامل= (قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق) - (ديون قصيرة الأجل - سلفيات مصرفية)

الخزينة:

تعرف على أنها الفرق بين الموارد المستعملة لتمويل نشاط المؤسسة والاحتياجات الناتجة من هذا النشاط خلال فترة زمنية، والعناصر المكونة للخزينة نذكر منها لنسبة العناصر الأصول: خصم الأوراق التجارية، خصم غير مباشر، حسابات جارية، أما عناصر الخصوم فنجد: تسهيلات الخزينة والسحب المكشوف، ومن خلال التعريف يمكن لنا حساب الخزينة بطريقتين :

الطريقة الأولى :

الخزينة = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل [1]

الطريقة الثانية:

الخزينة = المتاحات – المساهمات البنكية الجارية

المطلب الثاني :التحليل المالي عن طريق النسب المالية

سوف نقوم من خلال هذا الفرع بعرض نسب الربحية التي يتم الاعتماد عليها في تقييم الأداء.

أولا. تعريف مؤشرات الربحية:

[1] - Stéphane Griffiths, Jean-Guy Degos, Op-Ci. P142

مؤشرات الربحية هي بشكل عام تقيس ربحية المؤسسة، حيث وفي هذا الإطار ذكر (الخطيب، 2010 (إلى أن الر بحية تعرف على أنها النسب التي تقيس كفاءة إدارة المؤسسة في استغلال الموارد استقلالا امثل لتحقيق الأر ح، وهو مؤشر لتحسين أداء المؤسسة المالية ويؤكد مدى قدرة المؤسسة على مواكبة النمو والتطور العالمي. وأشار أيضا إلى أنه من أكثر الموضوعات التحليلية التي يهتم بها الأداء المالي في المؤسسات هي الر بحية، فتحقيقها يعني التحسن في الأداء المالي وتعكس كفاءة السياسات والإجراءات والقرارات التي اتخذا إدارة المؤسسات[1]

وفي نفس الاتجاه السابق أضافت دراسة (خفر، المطارنة، 2006)أنه ومن خلال تحليل الربحية يمكن الإجابة على عدة تساؤلات منها: هل تحقق المؤسسة ربحا كافيا؟ ماهي معدلات الربح المتحققة من مختلف الأنشطة؟ وهل . استطاعت الإدارة تشغيل موجودا بكفاءة لتحقيق الارباح [2]

ثانيا-نسب الربحية

هنالك عدة مؤشرات أو نسب مالية لقياس الربحية يطلق عليها نسب الر بحية ومنها نذكر:

. 1نسبة هامش الربح الصافي:

تعكس هذه النسبة كفاءة الإدارة في استغلال موارد المؤسسة في تحقيق الأرح من المبيعات، فإذا كانت

النسبة منخفضة فذلك يدل على عدم مقدرة المؤسسة على تحقيق الأرح، ومن ثم يقل العائد المتوقع على حملة الأسهم، كما أن انخفاض السبة يعني ايضا عدم مقدرة المؤسسة على تحمل اي صعوبات

مالية قد تمر بها ، فإذا كان المؤشر مرتفع فإن ذلك يوضح مقدرة المؤسسة على مجابهة الصعوبات المتعلقة ب السيولة أو انخفاض المبيعات في المستقبل ، وتحسب هذه النسبة كما يلي :

نسبة هامش الربح الصافي الربح الصافي= الربح صافي/ صافي المبيعات

. 2معدل العائد على الأصول:

[1]- داود خيرة، محددات تفعيل حوكمة الشركات في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وانعكاس ذلك على أدائها-دراسة حالة مؤسسة اقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2 ، ص172

[2]- نفس المرجع ،ص 172

تعتبر هذه النسبة مؤشرا على نسبة القوة الإرادية للأصول المستمرة في المؤسسة، أو يمكن القول أنها تقيس مدى كفاءة الإدارة في استثمار الأموال التي تحصل عليها المؤسسة من كل مصادر التمويل الخارجية والداخلية إذا هي تسمية لقياس ربحية المؤسسة بشكل عام وبحسب هذا المعدل كمايلي [1]:

معدل العائد على الأصول= صافي الربح /إجمالي الاصول

. 3معدل العائد على حقوق المساهمين أو العائد على حقوق الملكية: تقيس هذه النسبية العائد المالي المحقق على استثمارات المساهمين، ولهذا فإنها تعد مؤشرا على المدى الذي توصلت فيه الإدارة في استخدام هذه الاستثمارات بشكل مربح، كما تبين قدرة المؤسسة على جذب الاستثمارات كون العائد على الاستثمار محددة أساسية لقرارات المستثمرين، كما ويحظى هذا المعدل باهتمام حملة الأسهم باعتباره المكافأة التي يتأملها المالك جزاء استثمار ويحسب هذا المعدل : [2]

معدل العائد على حقوق الملكية= صافي الربح/ مجموع حقوق الملكية

. 4معدل عائد السهم أو ربحية السهم:

يعتبر هذا المؤشر إحدى مؤشرات الربحية وهو يقيس كمية الأرح التي يحملها كل سهم من اسهم المؤسسة في نهاية الفترة المالية، كما وذكر (زو ينة 2014) ان النسبة الاخيرة تعبر عن نصيب السهم من الأرباح الصافية، وأن ارتفاع هذه التسمية يجعل المؤسسة جذابة لشركاء محتملين ويحسب عائد السهم الواحد كما يلي : [3]

معدل عائد السهم= صافي الربح/ عدد الأسهم المكتب بها

ثالثا. تقييم الأداء المالي عن طريق نسب السيولة

نتطرق من خلال هذا الفرع الى تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات السيولة في المؤسسة الاقتصادية باعتبارها معيار ذو دلالة مالية يمكن الاستدلال بها في ضبط الأداء المالي للمؤسسة

-تعريف نسب السيولة:

[1]- داود خيرة، محددات تفعيل حوكمة الشركات في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية ، نفس المرجع السابق الذكر ، ص 174
[2]- المرجع نفسه ، ص 175
[3]- المرجع نفسه ، ص 176

تعبر هذه النسبة للحكم على مدى قدرة المؤسسة في مواجهة ديو ا قصيرة الأجل ولتالي فهي تقيس وضعية المؤسسة من حيث التوازن المالي قصير الأجل [1]

وإنه لمن المهم جدا وضع النسب ذات الدلالة والتي تقدم معلومات تساعد على تقييم أداء ووضعية المؤسسة و اتخاذ القرارات المناسبة لها، و تكمن الفائدة من النسب في الفعل الذي يسمح بمقارنتها بنسب مؤسسات اخرى [2]

1- نسبة السيول العامة (نسبة التداول) : حيث توضح درجة الاصول الجارية للخصوم الجاري ، وتعكس مستوى راس المال العامل ، حيث نميز مجموعة من النسب الاكثر دلالة والتي تتمثل اساسا فيما يلي :[3]

نسبة السيولة العامة (نسبة التداول) = الاصول الجارية / الخصوم الجارية

2-نسبة السيولة المختصرة : وهي التي تقيس قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها الجارية دون اعتبار المخزون ويعتبر عليها بالصيغة الرياضية التالية :

نسبة السيولة المختصرة = (الاصول الجارية – المخزون)/ الخصوم الجارية (ديون قصيرة الاجل)

. 3نسبة السيولة الفورية (الآنية، الجاهزة الحالية): وتقيس مقدار النقدية المتاحة للمؤسسة في وقت معين لتغطية الخصوم الجارية، ونعبر عليها لصيغة الرياضية التالية :

نسبة السيولة الفورية = القيم الجاهزة / الخصوم الجارية (ديون قصير الاجل)

المطلب الثالث : تقييم الأداء المالي عن طريق نسب النشاط

أولا-تعريف نسب النشاط

تعبر هذه النسب لقياس قدرة الشركة على تحويل حسابات الميزانية العمومية إلى مبالغ نقدية أو مبيعات كما تستخدم في الغالب لتقييم أداء الشركة المتعلق لمركز المالي قصير الأجل كمؤشر على نشاط الشركة في تاريخ او فترة زمنية معينة

[1]- عريف عبد الرزاق، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على عملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2017 ، ص 93

[2] -Pierre Conso, Farouk Hemici, Gestion financier de l’entreprise, 9 éme édition, Paris, 2012 .P 221

[3]- حياة نجار ، محاضرات في التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة جيجل ، 2016 ، ص 23

حيث تضم مجموعة من النسب نذكرها فيما يلي[1] :

1-مهلة دوران الزبائن : وهي تقيس المدة التي تمنحها المؤسسة لزبائنها التسديد ما عليها من استحقاقات وتعبر عليها بالصيغة الرياضية التالية :

مهلة دوران الزبائن = (الزبائن والحسابات المدينة المماثلة /المبيعات السنوية مضمنة الرسم)X 360

2-مهلة دوران الموردين : وهي تقيس المدة التي يمنحها الموردون للمؤسسة حتى تتمكن من تسديد ما عليها من ديون وتعبر عليها بالصيغة الرياضية التالية :

مهلة دوران الموردون = (الموردون والحسابات المماثلة /المشتريات السنوية متضمنة الرسوم) X 360

3-مهلة دوران المخزونات : يقيس هذا المؤشر عدد مرات دوران المخزون خلال الدورة المحاسبية (فترة التخزين) كما توضح سرعة بيع (تسويق) المنتوجات وتعبر عنها بالصيغة الرياضية التالية :

مهلة دوران المخزونات = (متوسط المخزون / المشتريات السنوية) X 360

. **4**معدل دوران الأصول : يقيس مساهمة أصول المؤسسة في تحقيق رقم الأعمال السنوي الصافي، ونعبر عليها بالصيغة التالية :

معدل دوران الأصول = رقم الأعمال خارج الرسم / مجموع الأصول

. **5**معدل دوران الأصول الثابتة: يقيس مساهمة الأصول الثابتة للمؤسسة في تحقيق رقم الأعمال السنوي الصافي، و يعبر عليها لصيغة الرياضية التالية:

معدل دوران الأصول الثابتة= رقم الأعمال خارج الرسم / مجموع الأصول الثابتة

. **6**نسبة التمويل الدائم: ويقيس هذا المؤشر درجة تغطية الموارد الدائمة لأصول الثابتة وهو يحدد مستوى ر أس المال العامل، ونعبر عليها لصيغة الرياضية التالية :

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة X 100

[1]- حياة نجار ، مرجع سبق ذكره ، ص 24

.7نسبة التمويل الخاص: كما تقيس هذه النسبة درجة تغطية الاموال الخاصة للأصول الثابتة وتحدد مستوى رأس المال العامل الخاص، وتعير عليها لصيغة الرياضية التالية :

نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة X 100

الخلاصة :

تعتبر البنوك مؤسسة من المؤسسات المالية الحيوية التي تلعب دورا هاما في دفع عجلة تنمية أي اقتصاد من اقتصاديات الدول، و في تنفيذ أهداف و مكونات السياسة المالية للدولة بعناصرها الائتمانية و النقدية ،ونظرا للأهمية التي تحتلها البنوك في كونها الممول الرئيسي للمشاريع الاقتصادية التي تحتل هذه الأخيرة أهمية بالغة في الاقتصاد الوطني بحيث تعتبر الضرورة الاستراتيجية لتحقيق التنمية الشاملة و كذا العمود الفقري لأي نهضة اقتصادية.

الفصل الثاني :

دراسة ميدانية لمعايير واجراءات منح قروض الاستثمار واثرها على الاداء المالي للمؤسسة البنكية في البنك الوطني الجزائري BNA871 وكالة مستغانم

تمهيد :

اخذ الاستثمار مفهومه الحالي مع ظهور علم الاقتصاد كعلم مستقل له أسسه وقواعده و قوانينه العلمية على يد المدرسة الكلاسيكية و على رأسها"ادم سميث " الذي يعود إليه الفضل في بلورة علم الاقتصاد من خلال كتابه ثروة الأمم و مع ذلك فقد تستخدم مصطلحات أخرى للدلالة على مفهوم الاستثمار مثل الاستخدام، التوظيف ....أما مفهوم آخر للاستثمار من خلال احتكار الدولة لوسائل الإنتاج حيث يغدو المستثمر الوحيد هو القطاع العام التابع للدولة وسوف نسلط الضوء في هذا الفصل على إجراءات منح قرض استثماري من خلال دراسة حالة مشروع استثماري للبنك الوطني الجزائري فرع مستغانم 871BNA .

المبحث الاول : ماهية البنك الوطني الجزائري BNA

المطلب الاول : نشأة وتقديم البنك الوطني الجزائري BNA

اولا: نشأة البنك الوطني الجزائري BNA

أنشئ البنك الوطني الجزائري طبقا للمرسوم رقم 66-178 المؤرخ في 1966/06/13الصادر في الجريدة الرسمية لكي يسد الفراغ المالي الذي أحدثته البنوك الأجنبية وليكون وسيلة للتخطيط المالي وركيزة للقطاع الاشتراكي والزراعي وهو يمثل نقطة تحول مهمة للاقتصاد الوطني من طرف السلطات في إطار إنشاء منظومة بنكية وطنية وتجسيد الإرادة السياسية التي بدت واضحة في استرداد البلاد لسيادتها الاقتصادية حيث يعتبر أول البنوك التجارية التي تم تأسيسها في الجزائر المستقلة، وقد استرجع نشاط مجموعة من البنوك الأجنبية والتي نعددها فيما يلي:

- القرض العقاري للجزائر وتونس في جويلية 1966.
- القرض الصناعي والتجاري في جويلية 1967.
- بنك باريس الوطني في جانفي 1968 .
- بنك باريس وهولندا في جوان 1968 .

يقوم هذا البنك أساسا بتعبئة المدخرات ومنح القروض للقطاع الفلاحي، التجمعات المهنية للاستيراد

(RPI) والمؤسسات العمومية والقطاع الخاص وذلك تبعا لمبدأ التخصص في النظام البنكي الجزائري.

ومع تطور الاقتصاد أخذت الجزائر القطاع الصناعي بعين الاعتبار وبدأت في تمويله من طرف البنك الوطني الجزائر ي (BNA). [1]

ثانيا : تقديم البنك الوطني الجزائر ي

البنك الوطني الجزائري هو بنك تجاري يعرفه قانون النقد والقرض في مادته 114 على أنه: "شخص معنوي مهمته العادية والرئيسية إجراء العمليات الموصوفة في المواد من 110 إلى 113 من هذا القانون" وبالرجوع إلى هذه المواد نجد أن البنوك التجارية هي تلك المؤسسات التي تقوم بالعمليات التالية:

- جمع الودائع من الجمهو ر.
- منح القروض.
- توفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن والسهر على إدارتها.

وهو عبارة عن شركة مساهمة برأسمال اجتماعي 41.600.000.000دج حيث مقرها بطريق ساحة الشهداء "جهة البحر" مقابل الميناء.

كما انه أول بنك حاز على اعتماده، بعد مداولة مجلس النقد والقرض بتاريخ 05 سبتمبر 1995 .

في شهر جوان 2009، تم رفع رأسمال البنك الوطني الجزائري من 600 14 مليار دينار جزائري الى 600 41 مليار دينار جزائري.

في شهر جوان 2018، تم رفع رأسمال البنك الوطني الجزائري من 600 41 مليار دينار جزائري الى 000 150 مليار دينار جزائري.

[1]- زكور محمد زهير ، دور النظام المحاسبي المالي في تعزيز وظيفة الافصاح في البنوك التجارية –دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، شعبة علوم مالية ومحاسبية ، جامعة ورقلة ، 2014 ، ص22-23

اهم الارقام الخاصة بالبنك الوطني الجزائري:

إلى غاية 31 ديسمبر2018

- 214وكالة تجارية موزعة على كافة التراب الوطني.
- 17مديرية جهوية للاستغلال .[1]
- 145موزع آلي للأوراق النقدية(DAB) .[2]
- 97 شباك آلي للبنك(GAB).
- أكثر من 5000 موظف .
- المئات من المؤسسات لديها اشتراك في خدمة تبادل المعطيات الإلكترونية(EDI) .
- 122 234بطاقة بنكية .
- 4817802 حساب للزبائن.

الشكل رقم (2-1) : الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري BNA

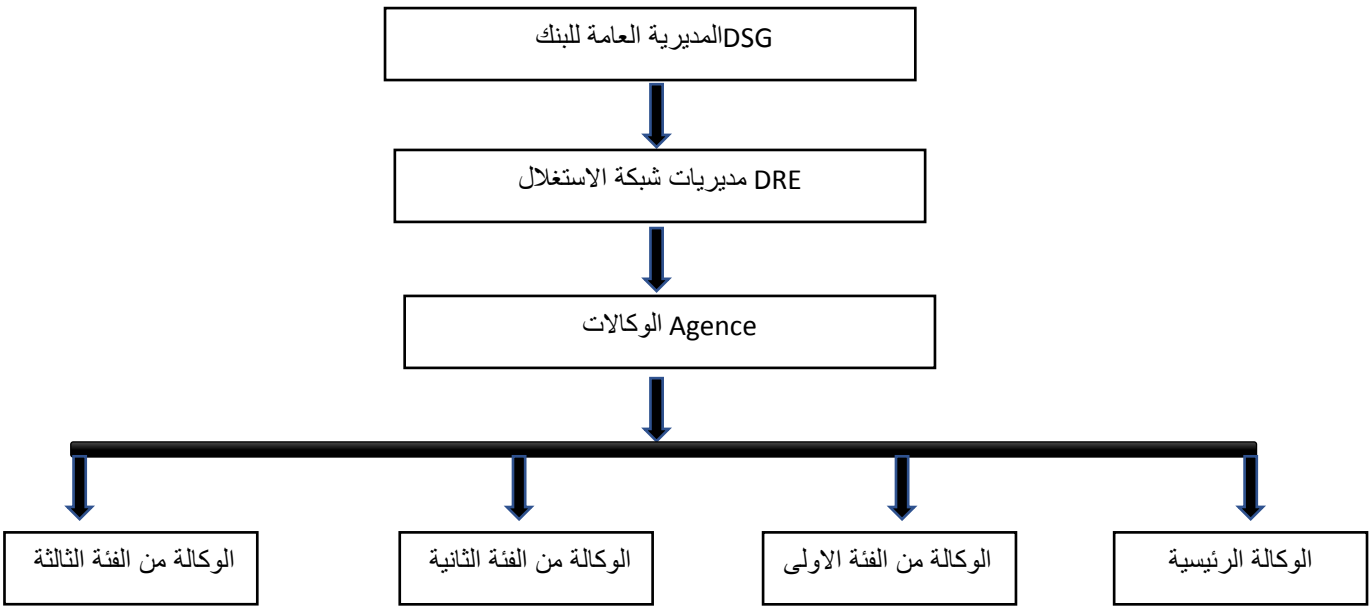

[1]- معلومات مقدمة من الموقع الرسمي للبنك : www. bna-bank.dz
[2]- الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري / http://www.bna.dz/ar

المصدر: البنك الوطني الجزائري (وكالة مستغانم 871)

D.G: la direction générale de banques

D.R.E : la direction régionale d'exploitation

شرح الهيكل التنظيمي :

- **المديرية العامة للبنك :** تقع بالجزائر العاصمة حيث تقوم هذه المديرية بإرسال التعليمات و القواعد و القوانين إلى الوكالات عبر مديريات شبكات الإستغلال ، حيث تعتبر هذه المديرية الوحدة العامة و المركزية التي تمول البنوك بكل الشؤون بما فياا مختلف التنظيمات المعلقة بالتسيير و الأجهزة .
- **مديريات شبكة الإستغلال :** تعتبر وساطة بين الوكالات و المديريات العامة عددها 02 مديرية حيث تقوم بالإشراف على وكالة تابعة لها ، وهي موزعة عبر التراب الوطني حيث يتم على مستواها إتخاذ قدرات هامة كمنح قروض لمستوى معين .
- **الوكالات :** تعتبر الوحدة الأساسية للبنك و يبلغ عدد عددها 721 وكالة موزعة عبر التراب الوطني و تنقسم إلى وكالات رئيسية و وكالات فرعية .

مع أزيد من 5000 موظف، يدعم البنك الوطني الجزائري كافة الناشطين المحليين في تحقيق مشاريعهم ، وهذا من خلال عروض تمويلية ملائمة ومتابعة ذات نوعية وجودة، مما يساهم في تنمية وازدهار الاقتصاد الوطني.[1]

[1]- لطرش طاهر، تقنيات البنو ك، ديون المطبوعات الجامعية، 2001،الجزائر ،ص 20

المطلب الثاني : لمحة عن وكالة مستغانم bna871 :

هي تابعة للمديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري مستغانم رقم 198 التي تشرف على الوكالات البنكية التابعة لها وهي :

- وكالة bna رقم 876
- وكالة bna رقم 871
- وكالة bna رقم 878
- وكالة سعيدة رقم 724
- وكالة سيدي بلعباس bnaرقم 773
- وكالة معسكر bnaرقم 920
- وكالة المحمدية رقم 921
- وكالة سيق رقم 920
- وكالة تيارت رقم 540، ورقم 545 ، ورقم 848
- وكالة تيغنيف رقم 877

يبلغ عدد الموظفين فيها 20 موظف ينقسون الى مؤطرين ، اعوان مصالح وحراس ويدير البنك مدير معين من طرف المديرية العامة للبنك الجزائري التي تقع بالعاصمة ويفترض ان يكون له مستوى متخصص في البنك وله تجربة مهنية مقبولة ويعونه مدير فرعي ولا يختلف نشاطها عن باقي الوكالات البنكية الاخرى [1]

[1]- حقاني عائشة ، كفاءة مراقبة التسيير في النظام المصرفي الجزائري –دراسة حالة البنك الوطني الجزائري bna وكالة مستغانم ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر ، جامعة مستغانم ،2016 ،ص 57

المطلب الثالث : تقديم وكالة مستغانم BNA 871

الشكل رقم (2-2) : الهيكل التنظيمي لوكالة مستغانم 871

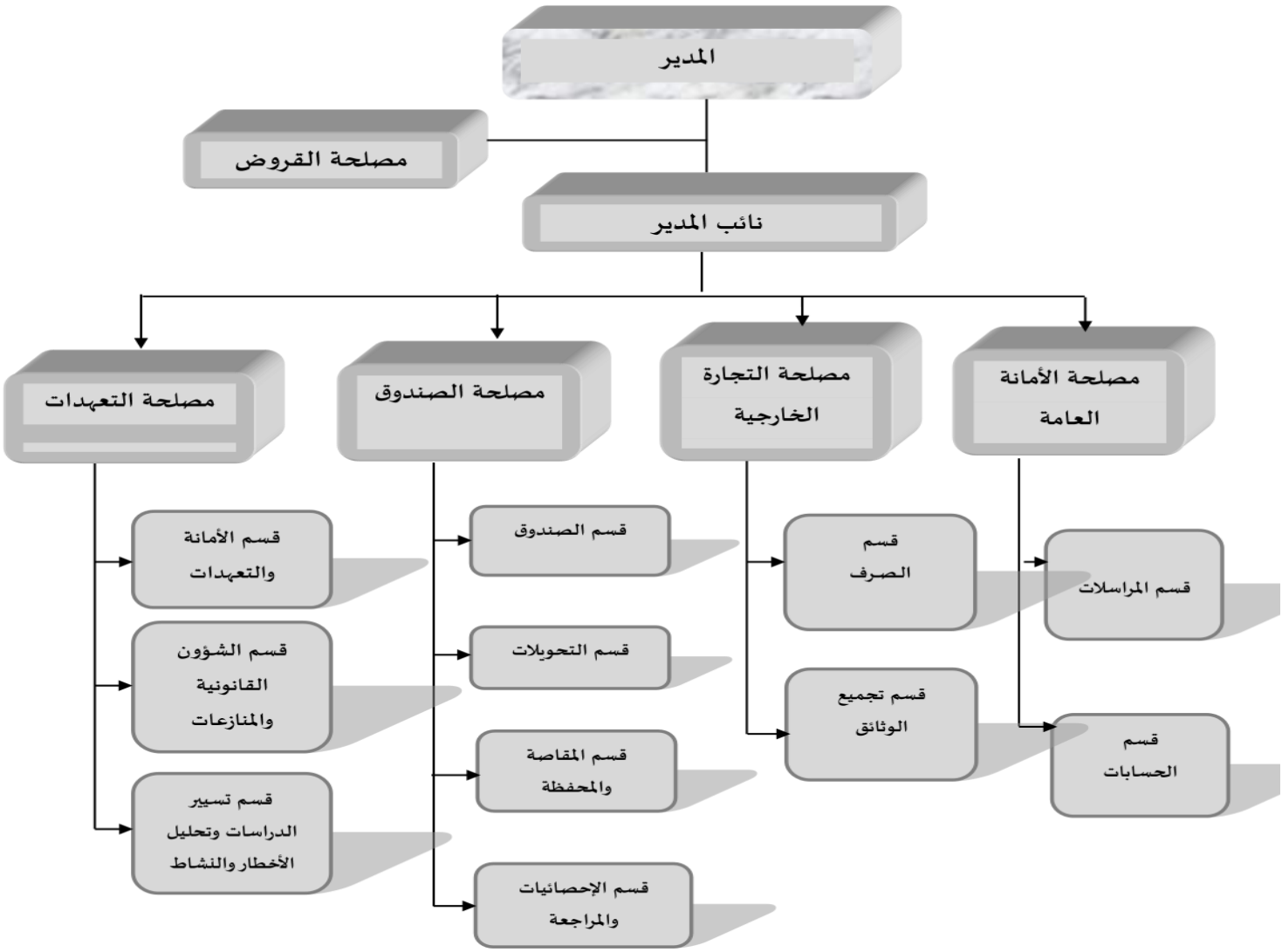

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على وثائق مقدمة من البنك

يتكون الهيكل التنظيمي للوكالة كباقي وكالات الوطن مما يلي:

1-مصلحة الإدارة: تتكون من:

1.1- المدير: وهو المسؤول الأول على الوكالة وله مهام تتمثل في:

- السهر على تطبيق القرارات التنظيمية والقانونية على مستوى الوكالة. [1]
- متابعة وضبط تكاليف التسيير والمحافظة على ممتلكات البنك. [2]
- المحافظة على سمعة المؤسسة وتطويرها.
- استقبال طلبات القروض ومناقشتها ثم اتخاذ القرار بالقبول أو الرفض، وتختلف القروض بحسب آجالها، تبعا للمقترضين، الأغراض التي تستخدم فيها والضمانات المقدمة وبالتالي تصنيف القروض تبعا لذلك يسهل على البنك تتبع نشاطه، ومقارنة تنوع خدماته بما تقدمه البنوك الأخرى وهي كالآتي:

أولا: القروض بحسب الأغراض

1-الاستهلاكية: هي القروض الموجهة للحصول على سلع للاستهلاك الشخص ي أو لدفع مصاريف مفاجئة لا يتحملها الدخل الحالي للمقترضين، ويتم سدادها من دخل المقترض في المستقبل أو تصفية بعض ممتلكاته وتقدم ضمانات لها مثل أوراق مالية، رهن عقاري.

2-الإنتاجية: وهي القروض التي تمنح بغرض تمويل تكوين الأصول الثابتة للمشروع (مباني، أراضي) كما تستعمل لدعم الطاقات الإنتاجية لها بواسطة تمويل شراء مهمات المصنع والمواد الأولية اللازمة لعملية الإنتاج.

3-التجارية: هي تلك القروض الممنوحة لأجال قصيرة للمزارعين، المنتجين والتجار لتمويل عملياتهم الإنتاجية والتجارية، وتفضل البنوك هذا النوع من القروض الملائمة لطبيعتها، كما تحصل البنوك على

[1]- حقاني عائشة ، مرجع سابق الذكر،ص 60
[2]- حقاني عائشة ، مرجع سابق الذكر،ص 61

ضمانات لتلك القروض. مثل: السندات الأذنة التي تحمل وعدهم بدفع قيمة القرض في تاريخ استحقاقه بالإضافة إلى ضمانات أخرى.

4-الاستثمارية: تمنح هذه القروض لبنوك وشركات الاستثمار لتمويل اكتتابها في سندات وأسهم جديدة، كما تمنح للأفراد لتمويل جزء من مشترياتهم للأوراق المالية، حيث يمثل مبلغ القرض جزء من قيمة الأوراق المالية المشتراة (أسهم، سندات) ،وعند انخفاض القيمة السوقية للأوراق المالية يطلب البنك من المقترض تغطية قيمة الفرق، أما إذا رفض العميل تنفيذ رغبة البنك يقوم هذا الأخير ببيع الأوراق المالية المرهونة لديه ليحصل من ثمنها على مقدار ما قدمه له. [1]

ثانيا: القروض بحسب الضمان

1-قروض مضمونة: هي القروض التي يقدم مقابلها العميل ضمانات عينية أو شخصية.

2-القروض غير المضمونة: في هذا النوع من القروض يكتفي المقترض بالوعد بالدفع حيث لا يقدم أي أصل عيني أو ضمان شخص ي للرجوع إليه في حالة عدم السداد، ويمنح هذا النوع من القروض بعد التحقق من المركز الائتماني للعميل ومن مقدرته على الوفاء في الآجال المحددة.

ثالثا: القروض الموجهة لنشاطات الاستغلال

ترتبط هذه القروض بصفة عامة بحركات الصندوق الخاص بالمؤسسة الذي يكون مرة مدينا ومرة دائنا وذلك حسب وتيرة النشاط في المؤسسات وقدرتها على تحصيل ديونها على الغير.

2.1- نائب المدير: وهو الذي ينوب عن المدير في حالة غيابه وهو مكلف بقسم الشؤون الإدارية كما يقوم بمتابعة الموظفين والعمل على التسيير والتنسيق ما بين المصالح.

[1]- حقاني عائشة ، مرجع سابق الذكر، ص 61

3.1- مصلحة الأمانة الإدارية: تقوم باستقبال والرد على جميع المراسلات إضافة إلى حفظ وتجميع الوثائق بمختلف أنواعها منها دفع الرواتب وفتح الحسابات.

4.1- مصلحة التجارة الخارجية: تقوم بكل العمليات الخاصة بالتجارة الخارجية من صرف العملات وغيرها من الوثائق الخاصة بالتجارة الخارجية.

5.1- مصلحة الصندوق: وتقوم بـ 5 عمليات وهي:

أ- **عمليات الدفع:** من إيداعات نقدية أو إيداعات الصكوك والأوراق التجارية.

ب- **عمليات السحب:** من حسابات الزبون لصالحه أو لصالح شخص آخر أو من قبل البنك.

ت- **عمليات التحويل:** أي نقل مبالغ من حساب لحساب في نفس البنك أو إلى حساب ببنك آخر.

ث- **عمليات المقاصة والمحفظة:** تجري في قسم المقاصة والمحفظة إجراء عملية المقاصة مع البنوك المحلية، وكذا تحصيل التسبيقات والأوراق التجارية والمالية لحساب الزبون ونعني بالمقاصة تداول أوراق الدين المتقابلة بقصد إطفائها، حيث تتم بغرفة المقاصة ببنك الجزائر يوميا.

ج- **إعداد اليوميات والإحصائيات والمراجعة**: يقوم بها قسم اليومية والمراجعة والإحصائيات من متابعة للعمليات المحاسبية للوكالة وإعداد الإحصائيات اليومية والأسبوعية والشهرية.

6.1- مصلحة التعهدات: هي المصلحة المكلفة بالقروض وتتكون من الأقسام التالية:

أ- **قسم أمانة التعهدات:** تقوم بدراسة ملفات القروض بشتى أنواعها ومتابعة تنفيدها وتسديدها.[1]

[1]- حقاني عائشة ، مرجع سابق الذكر، ص 62

ب- **قسم الشؤون القانونية والمنازعات: تقوم** بإشعار أصحابها بالقروض، إضافة إلى المتابعة القضائية وتسوية حسابات الأموات والمفقودين، كما تقوم بفتح حسابات جدد للزبائن وتجميد حسابات أخرى.

ت- **تسيير الدراسات وتحليل الأخطار والنشاط التجاري:** يقوم هذا القسم بدراسة أخطار القروض بشتى أنواعها، إضافة إلى السهر على تنمية الوكالة والمساهمة في جلب الزبائن الجدد وبالتالي المساهمة في مواجهة المنافسة.

المطلب الرابع :مهام واهداف الوكالة bna 871

أ- **مهام وكالة bna 871 :**

- تقديم خدمات مالية لأفراد والمؤسسات
- القيام بمختلف العمليات البنكية سواء نقدا اوعن طريق الإعتماد والتحويلات
- ايجار الصناديق الحديدة بمقابل
- منح قروض طويلة ومتوسطة وقصيرة الاجل
- تمويل التجارة الخارجية
- خصم الاوراق التجارية والمالية
- تقديم خدمات الوساطة في عمليات الشراء والبيع والاكتتاب في السندات العامة والاسهم
- تسليم وتحويل القيم المنقولة او رهنها
- معالجة كل عمليات التبادل على الحساب او لأجل وكل انواع القروض ، الرهن الحيازي ، وتحويلات العملة [1]

[1]- حقاني عائشة ، مرجع سابق الذكر، ص 63

ب- اهداف الوكالة bna871 :

- محاولة التوسع لفتح المزيد من الوكالات في كل الولايات الوطنية
- ادخال تقنيات حديثة لمواكبة التقدم التكنولوجي في ظل الاصلاحات النقدية
- ترقية العمليات المصرفية المختلفة كمنح القروض وجذب الودائع ... الخ
- احتلال مكانة استراتيجية ضمن النظام المصرفي ولعب دور فعال في احداث التنمية الاقتصادية .

المبحث الثاني : دراسة قرض استثماري في البنك الوطني الجزائري

المطلب الاول :الملف الواجب تقديمه للحصول على قرض الإستثمار

أن يكون لديك مشروع مجدي (نشاط جديد ،تجديد أو توسيع نشاط قائم)

اثبات الوثائق اللازمة

طلب خطي كوقع من طرف الزبون يتضمن طبيعة المساعدة المطلوبة ،نبلغها ،مدتها ، اهدافها واحكام سدادها

الأنظمة الاساسية القانونية

السير الذاتية للمسيرين + نشخ عن وثائق الهوية

شهادة ضريبية وشبه ضريبية موقعة حسب الاصول أو جدول السداد السابق المستحق لدى مديرية الضرائب

السجل التجاري

شهادة الاثبات الضريبي والاحصائي

عقد الملكية او عقد الايجار للمحلات التجارية التي تحتوي النشاط بهدف الحصول على ضمان

دراسة تقنية اقتصادية

اخر ثلاث ميزانيات +TRC وميزانية الإفتتاح للأشغال الجديدة

الميزانية المحتملة +TRC على مدى فترة القرض

الفواتير الاولية للتجهيزات التي سيتم اقتناؤها وتقدير الأشغال التي سيتم اجراؤها

مخطط التمويل

المطلب الثاني : الشروط المطلوبة لمنح القرض في البنك الوطني الجزائري وكالة مستغانم 871 :

المشاريع التي تمول من طرف البنك الوطني الجزائري يجب أن تتوفر فيها المقاييس التالية:

لابد أن يكون المستفيد قد فتح حسابا جاريا لدى البنك الوطني الجزائري .

لابد أن يكون نشاطه على الأقل متجاوزا مدة 11 أشهر

لابد ان تكون المشاريع تابعة لقطاعات تدخل في إطار السياسة التمويلية للبلاد

لابد أن تكون المشاريع ذات قيمة مضافة عالية و خلاقة لمناصب الشغل .

لابد ان تكون المشاريع تهدف الى تحقيق التكامل و الاندماج الاقتصادي و كذا التعامل من الباطن.

لابد من أن المستثمر لديه الشروط الاستفادة من امتيازات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وفي الوقت الحالي هي ANADE وشروطها تتمثل في :

ان يتراوح عمر الشاب بين 19 سنة و 35 سنة ,و عندما يحدث الاستثمار ثلاثة مناصب عمل

دائمة على الآقل يمكن رفع سن مسير المقاولة المحدثة الى 40 سنة كحد أقصى.

ان يكون ذا تأهيل مهني و/او ذا ملكات معترف بها .

ان يقدم مساهمة شخصية في شكل أموال خاصة

ان لا يكون شاغلا وظيفة مأجورة وقت تقديم طلب الإعانة .

ان لا يكون مسجلا لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل كطالب عمل[1]

المطلب الثالث :الإجراءات المتبعة لمنح القرض الاستثماري على مستوى البنك الوطني الجزائري

فتح الحساب الجاري :

على مستوى البنك الوطني الجزائري المستفيد يفتح حساب تجاري خاص به، الوثائق اللازمة لفتح هذا الحساب هي :

نسخة من بطاقة التعريف الوطنية مصادق عليها.

شهادة الإقامة .

بطاقة جبائية مصادق عليها .

سجل تجاري أو بطاقة الحرفي مصادق عليها .

المساهمة الشخصية

تقدير قيمة المساهمة الشخصية:

حيث ان هذه المساهمة الشخصية تختلف من مستثمر الى آخر حسب مبلغ القرض المطلوب فتكون 1% بالنسبة للقرض الذي لا يتجاوز قسمة 5 ملايين دينار ، اما بالنسبة للقرض الذي يتجاوز 5 ملايين او يكون مساوي 10 ملايين دينار فالمساهمة الشخصية تكون 2% وهذا ما يبينه الجدول التالي :

[1]- هراندي ياسين ، طرق تمويل حاصنات الأعمال ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية تخصص بنوك و أسواق مالية ، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم ، 2016/2015 ، ص 54-55-56

الجدول رقم (2-1) : تقدير قيمة المساهمة الشخصية

القرض البنكي	القروض غير مأجورة	المساهمة الشخصية	تكلفة المشروع
%70	%29	%1	المبلغ الإجمالي أقل أو يساوي 5 ملايين دينار.
%70	%28	%2	المبلغ الإجمالي يفوق 5 ملايين أو يساوي 10 ملايين

المصدر: اعتمادا على وثائق من المؤسسة

في الحالة المدروسة على مستوى البنك الوطني الجزائري المستثمر المبلغ المقترض يتجاوز 5 ملايين دينار و هو بقيمة **6.307.640.14 دج** أي المساهمة الشخصية هي 5 %حسب الجدول التالي الذي يبين الهيكل التمويلي للمشروع الاستثماري :

الجدول رقم (2-2) : الهيكل التمويلي للمشروع الاستثماري

الوصف	الثمن (بالدينار)	الثمن(بالعملة الصعبة)	المجموع%
مصاريف إعدادية	**100.000,00**		
تأمينات	**245.062,17**		
شتراكات صندوق ضمان القروض	**99.345,33**		
معدات النقل	**5.620.000,00**		
تجهيزات الإنتاج	**2.463.300,00**		
أموال متداولة	**483.206,98**		
الثمن الإجمالي للمشروع	**9.010.914,48**	/	

المصدر: اعتمادا على وثائق من البنك

المطلب الرابع :اتفاقية قرض الاستثمار:

بين :

البنك الوطني الجزائري، شركة مساهمة، ذات رأس مال قدره 150 مليار دينار جزائري، و المسماة فيما بعد "البنك"، و الكائن مقرها الاجتماعي برقم 08 شارع ارنسطو شي غفارة بالجزائر العاصمة، ممثلة

من طرف السيد أحمد لبني، مدير وكالة مستغانم 871 المخول له جميع السلطات من اجل إبرام الاتفاقية الحالية.

من جهة اخرى :

السيد (ة): عمار ،المسمى فيما بعد " المقترض" ، الساكن بحي 88 قطعة فرناكة، مستغانم .

نشاط المشروع : مؤسسة تركيب الشبكات و المراكز الكهربائية و الهاتفية

حسب المخطط المالي، فالاستثمارات الضرورية لانجاز المشروع تقدر **9.010.914,48 دج** نقسم كما يلي :

- القرض البنكي: 6.307.640.14 دج..... (70 بالمائة)
- التمويل الذاتي : 450.545.72 **دج**..... (**05** بالمائة)
- قرض بدون فوائد (و.و.د.ت.ش 2.252.728.62 .... (25 بالمائة)
- التمويل الإجمالي **9.010.914,48 دج** ..... (100 بالمائة)

تعريف الألفاظ المستعملة :

✓ **مبلغ وموضوع القرض :**

❖ يمنح "البنك" لفائدة "المقترض" الذي قبل، حسب الشروط المنصوص عليها في الاتفاقية الحالية، قرضا متوسط المدى (ق.م.م) يسمى فيما بعد "القرض.

❖ القرض البنكي مخصص لتمويل عملية استثمار 70% من المشروع، يشخص في الديباجة، ويقدر مبلغه الإجمالي 6.307.640.14 دج...

❖ حصة التمويل الذاتي للمشروع، التي يقدمها المقترض ،تبلغ ما تمثل 450.545.72 دج (05 مائة)

❖ حصة التمويل المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب المشروع التي تقدر ب 2.252.728.62 دج ما يمثل 25 بالمائة

✓ **مدة وتاريخ قفل القرض :**

❖ أجل تسديد القرض محدد ب: 06 سنوات و نصف منها عام و نصف (18 شهر) تأجيل.

❖ تاريخ القفل محدد ب 2023/02/21. لا يتجاوز عام و نصف (18 شهر) ابتداء من تاريخ توقيع الاتفاقية الحالية، بعد هذا التاريخ، لا يمكن أن يتم أي استعمال. ويمكن تعديل تاريخ القفل باتفاق مشترك بين"البنك" و"المقترض" عن طريق تبليغ كتابي

- ❖ التاريخ المحدود للاستعمال الأول يجب أن يكون على أقصى حد عام و نصف (18 شهر) بعد وضع تلك الاتفاقية حيز التنفيذ.

✓ **الفوائد-العمولات:**

❖ الفوائد

يدفع "المقترض" فائدة عن المبلغ المستعمل من القرض والذي لم يتم تسديده بعد. نسبة الفائدة المطبقة على استعمالات القرض هي نسبة مخفضة ب 100 %

أي تعديل في "النسبة القاعدية البنكية" ، بارتفاع أو بانخفاض، سواء خلال فترة الاستعمال، أو خلال فترة التسديد، يؤدي الي تعديل نسبة الفائدة المطبقة لمبلغ القرض المستعمل و الذي لم يتم تسديده بعد، بنفس الحصة.

"البنك" يشعر" المقترض" برسالة عليها مع إشعار بالاستلام، بكل تعديل في نسبة الفائدة و في تاريخ دخولها حيز التنفيذ.

خلال فترة استعمال و/أو تسديد القرض، تكون الفوائد مستحقة و تدفع كل ثلاثة أشهر ابتداء من تاريخ الاستعمال الأول.

- ❖ حساب الفوائد يتم علي أساس المبلغ الأصلي المستحق، العدد الصحيح للأيام و علي أساس سنة عدد أيامها 360 يوما.

يصرح المقترض انه يملك في دفاتر البنك الوطني الجزائري وكاله مستغانم 871 .المستوطنة لعملياته البنكية، حساب(ات) جاري(ة).**********00871مخصص (ة) لقيد أرباح الصرف و العمولات المتعلقة بالقرض.

✓ العمولات:

❖ عمولة الالتزام:

يدفع "المقترض" للبنك عمولة الالتزام قدرها 0,50 بالمائه سنويا تحسب علي مبلغ القرض الغير مستعمل و الذي هو واجب الدفع في بداية الثلاثة أشهر. الثلاثي الأول يبدأ عند تاريخ الاستعمال الأول، و كل ثلاثي بدا يحسب على انه ثلاثة أشهر كاملة.

سوف يتم دفع عمولة التسيير من طرف المقترض على أساس تقديم كشف حساب يحرر من طرف البنك.

❖ عمولة التسيير:

"المقترض" يدفع "للبنك" عمولة تسيير قدرها من 0,50 بالمائه .إلى 01 بالمائه عن مبلغ القرض بمجرد توقيع اتفاقية القرض و على أساس تقديم كشف حساب محرر من طرف البنك.

✓ **كيفيات تسديد القرض**

القرض موضوع الاتفاقية الحالية يجب أن يكون موضوع تعبئة عن طريق سلسلة سندات لأمر بما يعادل المبلغ الممنوح، تدعم برسالة سقوط الأجل المتعلق به المقترض" يسدد "للبنك" كل 06 أشهر، عند حلول تاريخ كل اجل، المبلغ الأصلي لسندات الأمر، التسديد الأول يتم بتاريخ 2023/08/31 و التسديد الأخير يتم بتاريخ 2028/02/29

يتبرأ "المقترض" من دينه في مكان توطين السندات لأمر،إذا كان أي تاريخ الاستحقاق ليس يوم عمل ،يتم الدفع في يوم العمل الذي يسبقه،و يقوم "البنك" من تبرئة السندات لأمر المدفوعة ثم يرجعها للمقترض .

المقترض" يضمن التزويد المنتظم لحسابه الجاري بتموين هذا الأخير بالمؤونات الضرورية لمختلف الدفعات والتسديدات المستحقة (الأصل والفوائد)

وفيما يتعلق بجدول اهتلاك القرض على النحو التالي :

الجدول رقم (2-3) : جدول الاهتلاك لـ(18 شهر)

No	Date Echeance	Amortissement	INTERET Taxe/INTERET	COMMISSION GEST	Taxe COMMIS		Tx/Capital	Montant echeance Reste du
		Com.Eng.	Taxe/Com.Eng.	Int.Imp.	Taxe/Int.Im	Pen.Ret.	Taxe/Pen.Re	
000	28/03/2022			31.538,20	5.992,26			37.530,
001	30/09/2023	630.764,01						630.764, 5.676.876,
002	30/03/2024	630.764,01						630.764, 5.046.112,
003	30/09/2024	630.764,01						630.764, 4.415.348,

المصدر: اعتمادا على وثائق من البنك

الجدول رقم (2-4) : جدول الاهتلاك الخاص بـ (6.5 سنوات)

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE — PRS-004

PLAN D'AMORTISSEMENT (Valide)

Date .....: 23 Juin 2022 a 14:58
Agence .....: 00871 MOSTAGANEM"C"
Devise .....: DZD DINARS ALGERIEN — Page :

No	Date Echeance	Amortissement	INTERET Taxe/INTERET	COMMISSION GEST	Taxe COMMIS		Tx/Capital	Montant echeance Reste du
		Com.Eng.	Taxe/Com.Eng.	Int.Imp.	Taxe/Int.Im	Pen.Ret.	Taxe/Pen.Re	
004	30/03/2025	630.764,01						630.764, 3.784.584,
005	30/09/2025	630.764,01						630.764, 3.153.820,
006	30/03/2026	630.764,01						630.764, 2.523.056,
007	30/09/2026	630.764,01						630.764, 1.892.292,
008	30/03/2027	630.764,01						630.764, 1.261.528,
009	30/09/2027	630.764,01						630.764, 630.764,
010	30/03/2028	630.764,05						630.764, 0,
	TOTAL	6.307.640,14		31.538,20	5.992,26			6.345.170,

المصدر: اعتمادا على وثائق من البنك

الجدول رقم (2-5) :جدول اطفاء القرض

(D.3) Tableau d'amortissement du crédit Bancaire:

Montant du crédit	6 307 640,14						
Durée du crédit (en semestre)	13,00						
Taux d'intérêt bancaire	5,5%						
Taux de bonification	100%						
Taux d'intérêt réel	0,00%						
Rubrique	SEMESTRE 1	ANNEE 1	ANNEE 2	ANNEE 3	ANNEE 4	ANNEE 5	ANNEE 6
Principal	0,00	0,00	1 261 528,03	1 261 528,03	1 261 528,03	1 261 528,03	1 261 528,03
Reste à rembourser (encours)	6 307 640,14	6 307 640,14	6 307 640,14	5 046 112,12	3 784 584,09	2 523 056,06	1 261 528,03
Intérêts Bancaires bonifiés	0,00	173 460,10	346 920,21	277 536,17	208 152,12	138 768,08	69 384,04
Cotisation au FG	11 038,37	22 076,74	22 076,74	17 661,39	13 246,04	8 830,70	4 415,35
Cotisation à verser	99 345,33						

المصدر: اعتمادا على وثائق من البنك

التعليق على الجدول :

من خلال الجداول نلاحظ ان المبلغ المقترض 6.307.640.14 دج يدفع على مراحل واقساط بداية من 2022/03/28 الى غاية 2024/09/30 وهذا بالنسبة للشطر الاول الذي يمثل (18 شهرا)

اما بالنسبة للمرحلة الثانية فتبدأ من تاريخ 2025/03/30 الى غاية تاريخ 2028/03/30 اي ما يمثل (6.5 سنوات) كما حدده بند العقد بين الطرفين (البنك والمقترض عمار)

دراسة تقييمية للمشروع

يتضح لنا من خلال الجداول الثلاث الواردة في الأعلى أنه :

من الناحية الاقتصادية : يعد مشروع استثمار مؤسسة تركيب الشبكات و المراكز الكهربائية و الهاتفية مشروعا ذو أهمية كبيرة لما له من خصائص تميزه عن باقي المشاريع اذ يعتبر مشروع مربح لكلا الطرفين البنك والمستثمر لأنه له ابعاد على المدى المتوسط والطويل نظرا لأنه يقوم بتركيب وتزويد الانترنيت وهذه الاخيرة اصبحت مهمة ومتطلبة في جميع المجالات وصالحة للوقت الحالي والمستقبل

من الناحية المالية : يعتبر المشروع الاستثماري الذي له ابعاد اقتصادية على المدى الطويل والمتوسط مشروعا يمكن أن يعول عليه البنك لان عوائده مضمونة

إن المؤسسة تملك من الكفاءات المهنية والوسائل المالية المتاحة والتي هي في تطور مستمر ما يجعلها تحتل مكانة هامة داخل السوق الوطني؛

بالنسبة للأداء المالي لوكالة مستغانم BNA871 : في المشروع الاستثماري محل الدراسة بدأ من تاريخ : 2022/03/28 الى غاية 2028/03/30 فنلاحظ ان المشروع المدروس لم تنتهي مدة سداده وعليه يمكن ان نستنتج مايلي :

- عند قياس اداء مالي لأي بنك لابد من اختيار مؤشرات تقييم الاداء ومدى مساهمتها في تحسين الفعالية والربحية وطريقة السداد

تتجلى اهمية دراسة الاداء المالي للبنك في قياس قدرة هذه الاخيرة على ادارة السيولة النقدية وتحقيق الامان كأهم عنصرين يقيدان بدورهما تحقيق الهدف الاساسي وهو اعلى مستويات الربحية وفي تحديد المشاكل التي تطرأ على سيرورة العملية التقييمية وايجاد مختلف الطرق لحلها بإستخدام مجموعة من أدوات تحليل الاداء ومن هذه المؤشرات يجب عليها مراعاة قياسها هي :
مؤشر الربحية – مؤشر السيولة – مؤشر كفاية رأس المال

- ان اهداف وكالة مستغانم BNA871 هو المحافظة على بقائها ولهذا يأتي عامل الاداء المالي الذي يعد الأكثر اسهاما في تحقيق التفاعل بين ما تسعى المؤسسة البنكية الوصول اليه (الانجاز والنتائج) والسلوك المتجه وفق اسس ومعايير محددة مسبقا التي تضمن تحقيق ذلك اي الوصول الى تحقيق مستوى مقبول من الاهداف مع ضرورة مراعاة الاستخدام الامثل للموارد المتاحة في ذلك .

الخلاصة :

من خلال دراستنا في الجانب التطبيقي للمشروع الاستثماري اتضح لنا ان البنك الوطني الجزائري وكالة BNA 871 تعطي اهمية للمشاريع الاستثمارية التي لها عوائد مالية على المدى المتوسط والطويل وانها تعمل كثيرا بإجراءات القانونية الخاصة بمنح القروض وبمختلف السياسات التمويلية المطبقة من خلال مختلف البنوك التجارية .

وتعتبر المعايير والاجراءات التي تتبناها وكالة مستغانم من بين انجح الاستراتيجيات الناجحة للمنح مختلف القروض وخاصة القروض الاستثمارية لكونها مهمة على مدى الطويل والمتوسط ومزاياها اكبر من سلبياتها لأنها اصبحت في السنوات الاخيرة تعطي بثمارها الاقتصادية وذلك من خلال مواضيع المشاريع التي تتبناها هذه الاخيرة فأصبحت تعتمد على التكنولوجيا واخذت بعين الاعتبار الفوائد التي تحملها هذه المشاريع وانها صالحة في الوقت الحالي وكذلك في المستقبل ، ومن خلال دراستنا للمشروع الاستثماري الخاص بالمستثمر عمار لاحظنا ان مشروعه المتمثل في تركيب اسلاك الكهرباء والانترنيت من بين المشاريع البناءة في وقتنا الحالي نظرا للتطور التكنولوجي الذي نعيش فيه وانا هذا المشروع جيد من ناحية الفكرة والتنفيذ

الخاتمة

الخاتمة

الخاتمة :

نظرا للوضع الذي تعيشه الجزائر في ظل التغيرات الاقتصادية المتسارعة، استوحت علينا التطرق إلى موضوع دراسة وتقييم المشاريع الاستثمارية الذي يخص كل اقتصاد وكل مؤسسة وكل من يدخل عالم الأعمال، إلا أن هذا الأمر يتطلب قرارات حاسمة حيث أي خطأ في اتخاذها سيؤدي إلى حتمية الإفلاس والزوال، وبالتالي لتفادي ذلك استوجب على الأطراف المعنية بالاستثمار فهم مشاريعهم الاستثمارية فهما جيدا والقيام بدراسة تحليلية مبنية على أسس وطرق علمية.

وباعتبار هذه الأخيرة "البنك " مؤسسة مالية له سياسات خاصة به كسياسة السيولة، الاستثمار، الإقراض، إلا أنها تعتبر من أصعب القرارات التي يوجهها المصرفي في عمله، كونها غالبا ما تكون محفوفة بالمخاطر خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الحالية التي تمتاز بعدم الاستقرار.

التوصيات :

- ❖ على الشركات والمؤسسات أن تولي لعملية دراسة وتقييم المشاريع اهتماما كبيرا لأنها تعتبر من أصعب المهام نظرا للتعقيدات المحيطة بها وكثرة التغيرات الاقتصادية
- ❖ ضرورة البحث عن الهيكل الأمثل لتمويل المشاريع الاستثمارية
- ❖ القيام بالدراسة التفصيلية يجب أن تكون من طرف إطارات متخصصة ويتميزون بالخبرة .
- ❖ استحداث آليات تمويل جديدة تتماشى واحتياجات المؤسسة مع الأخذ بعين الاعتبار عدم كفاية الضمانات التي تقدمها للعميل؛

الخاتمة

- تطبيق سياسة المركزية القروض ورفع سقف القروض المسموح به للبنوك على مستوى فروعها، ووكالتها، والمعالجة السريعة والفعالة لملفات القروض المقدمة
- ولاستفادة من معايير واجراءات القروض الاستثمارية يجب على القائمين على البنك دراستها جيدا للحفاظ على الاداء المالي للمؤسسة البنكية في توازن وللتقليل من مخاطر المترتبة على منح القروض

قائمة المصادروالمراجع

قائمة المصادر والمراجع

الكتب :

1- منهل مطر ديب سوتر ، رضوان وليد العمار ، النقود والبنوك ، مؤسسة الآلاء للطباعة والنشر ، عمان ، 1996

2-أبو الفتوح علي فضالة، التحليل المالي وادارة الأموال، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، مصر، 19
بخراز – بعدل فريدة – تقنيات و سياسات التسيير المصرفي ديوان المطبوعات الجامعية 2 -2000
3- بخزازة فايزة يعدل ، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2000
4-حمزة محمود الزبيدي ، إدارة الائتمان والتحليل المالي ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، الأردن ، الطبعة 1 ، 2002
5-دريد كامل ال شيب ،إدارة البنوك المعاصرة ،دار السرية للنشر ،د ب ،طبعة الأولى ، .2012
6- زياد مخان محفوظ جودة "الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك"، دار وائل، د ب، د س،
7-زينب عوض الله ، أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003
8-طاهر لطرش ، تقنيات بنكية ، دار المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثانية ، 2003 ، الجزائر
9-طاهر لطرش ،تقنيات البنوك، دار المطبوعات الجامعية، طبعة الثالثة ،سنة 2004، ص 166
10-على محمد صالح الحناوي وعبد الفتاح عبد السلام ، المؤسسات المالية البورصة والبنوك التجارية ، الدار الجامعية ، 2000

11-محمد كمال خليل الحمزاوي ، اقتصاديات الائتمان المصرفي ، نشأة المعارف ، مصر ، 2002
12-مصطفى رشيدي شيحة ، النقود والعلاقات الدولية ، الدار الجامعية ، 1985
مهند حنا نقولا عيسى، ادارة مخاطر المحافظ الاستثمارية، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2010

المجلات والمحاضرات :

1-حياة نجار ، محاضرات في التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة جيجل ، 2016

2-عيساوي نصر الدين، قاسي يسمينة، ألية تسيير مخاطر القروض البنكية وطرق الوقاية منها-دراسة حالة بنك الوطني الجزائري بولاية تيبازة، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والادارية، المجلد 06 ،العدد 01 ، 2020

قائمة المصادر والمراجع

الاطروحات والمذكرات :

1-حقاني عائشة ، كفاءة مراقبة التسيير في النظام المصرفي الجزائري –دراسة حالة البنك الوطني الجزائري bna وكالة مستغانم ، مذ هراندي ياسين ، طرق تمويل حاصنات الأعمال ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية تخصص بنوك و أسواق مالية ، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم ، 2016/2015مذ كرة تخرج لنيل شهادة الماستر ، جامعة مستغانم ،2016

2-داود خيرة، محددات تفعيل حوكمة الشركات في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وانعكاس ذلك على أدائها-دراسة حالة مؤسسة اقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2

زكور محمد زهير ، دور النظام المحاسبي المالي في تعزيز وظيفة الافصاح في البنوك التجارية –دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، شعبة علوم مالية ومحاسبية ، جامعة ورقلة ، 2014

3-سليك الهام، اثر القروض على التنمية الريفية من خلال دعم القطاع الفلاحي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية،، فرع نقود مالية، المركز الجامعي البويرة 2010

4-عريف عبد الرزاق، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على عملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2017

مصادر اجنبية ومواقع الكترونية :

Sréphane Griffiths, Jean- Guy Degos, Gestion Financiére de L'analyse à la staratégie, 1 édition d'organisation, Paris, 2001,

Pierre Conso, Farouk Hemici, Gestion financier de l'entreprise, 9 éme édition, Paris, 2012

www. bna-bank.dz

-http://www.bna.dz/ar/

BNA البنك الوطني الجزائري

AGENCE DE MOSTAGANEM « 871 », sise 12, Rue BENHAMDADA Sadek
Tel : 045.42.77.39/045.48.77.40/ Fax : 045.42.77.43

NOTIFICATION D'ACCORD BANCAIRE

Mme.: AMMAR OUIDED
CITE 88 LOT FORNAKA
MOSTAGANEM

Objet : A/S de votre demande de financement
Micro entreprise de : «Entreprise D'installation De Réseaux Et De Centrales Electriques Et Téléphoniques»

En réponse à votre demande de financement du projet de création d'une Micro-Entreprise Dans le cadre dispositif de soutien à d'appui et de développement de l'entreprenariat, nous avons le plaisir de vous Informer que notre Banque consent à vous accorder le crédit ci-dessous détaillé :

1- Montant de crédit **6.307.640,14 DA ;**
2- Durée **six (6.5) années et six mois dont dix-huit (18) mois de différé ;**
3- Taux d'intérêt bonifie de **100 %.**

La libération de ce crédit est subordonnée à la remise par l'ANADE des documents suivants :

1- Copie du justificatif d'occupation du local (acte de propriété, acte de concession, acte de donation, acte de pré à usage, bail de location d'une durée minimum de deux (02) ans renouvelables) au nom du porteur de projet pour les activités sédentaires ;
2- Copie de registre commerce et/ou tout autre document d'immatriculation (attestation provisoire d'agriculteur ou d'éleveur, carte d'artisan…) ;
3- Copie du statut juridique de l'entreprise en cas de personne morale ;
4- Copie de certificat d'existence ou de la carte fiscale ;
5- Procès-verbal de visite du local devant abriter l'activité, établie par l'agence, valable pour toutes les parties, à l'exception des activités non sédentaire ;
6- Contrat d'adhésion au fonds de garantie pour toute la durée du crédit bancaire ;
7- Une copie originale de la décision d'octroi d'avantages au titre de la phase réalisation, en création ou en extension ;
8- Une copie des factures pro forma ou devis actualisées s'il y a lieu ;
9- Les justificatifs du versement du PNR et de l'apport personnel ;
10- Originaux d'ordres d'enlèvement de chèques.

La durée de validité de cet accord est fixée à une année, renouvelable une seul fois, à compter de la date de la notification.

Fait à Mostaganem, Le **17/11/2021**

Le Directeur D'Agence

Copie : **Antenne ANADE**
DRE
Dossier

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE

Réf : M.C

Date de l'Entrée en Relation
Nouvelle relation
Date de la Demande Initiale
Première Demande

Siège
MOSTAGANEM « 871 »

DESTINATAIRE
D.R.E DE MOSTAGANEM « 198 »
DEPARTEMENT CREDIT

COMPTE RENDU D'ENGAGEMENTS CONTRACTES
LE **17/11/2021** .PAR MOSTAGANEM 871

D.R.E / MOSTAGANEM « 198 »

Nom ou raison social : AMMAR Ouided Forme de la Société et capital : AFFAIRE PERSONNELLE Activité professionnelle : ENTREPRISE D'INSTALLATION DE RESEAUX ET DE CENTRALES ELECTRIQUES ET TELEPHONIQUES Domicile : CITE 88 LOT FORNAKA, W. MOSTAGANEM N° d'immatriculation ou RC : /	N° DU COMPTE **A ouvrir** INDICE D'ACTIVITE …… MATRICULE SCAR

Formes de crédits	Autorisations en cours		Autorisations demandées		Utilisations Au :
	Montants	Echéances	Montants	Echéances	
- CMT ANADE, durée six **(6.5) années** et six mois dont dix-huit (18) **moi**	PREMIERE	DEMANDE	**6.307.640,14**	**31/05/2028**	

INTERETS	ESCOMPTE	COMMISSIONS
Tarif N° Intérêts Créditeurs Intérêts Débiteurs : Selon C.B.		- sur cautions : selon C.B.

GARANTIES FOURNIES PAR LE CLIENT OU PAR DES TIERS

QUANTITE	Nature des garanties ou Désignation des Titres	COURS	MONTANT
	- Contrat d'adhésion au fond de garanties; **-C.C.I + Annexes ;** **-Nantissement du matériel ;** **-DPAMR ;**		

RECAPITULATION DE LA SITUATION IMMOBILIERE DU CLIENT

DATES DES RELEVES		ENUMERATION SUCCINTE DES IMMEUBLES	DATE DE L'ESTIMATION	ESIIMATION DES IMMEUBLES	MONTANT DES HYPOTHEQUES	ECHEANCE
CADASTX	HYPOTH.					

ARCH. 5

ST 219 – Imp. BNA

الملاحق

البنك الوطني الجزائري
BNA
AGENCE DE MOSTAGANEM « 871 », sise 12, Rue BENHAMDADA Sadek
Tel : 045.42.77.39/045.48.77.40/ Fax : 045.42.77.43

NOTIFICATION D'ACCORD BANCAIRE

Mme.: AMMAR OUIDED
CITE 88 LOT FORNAKA
MOSTAGANEM

Objet : A/S de votre demande de financement
Micro entreprise de : «Entreprise D'installation De Réseaux Et De Centrales Electriques Et Téléphoniques»

En réponse à votre demande de financement du projet de création d'une Micro-Entreprise Dans le cadre dispositif de soutien à d'appui et de développement de l'entreprenariat, nous avons le plaisir de vous Informer que notre Banque consent à vous accorder le crédit ci-dessous détaillé :

1- Montant de crédit **6.307.640,14 DA ;**
2- Durée **six (6.5) années et six mois dont dix-huit (18) mois de différé ;**
3- Taux d'intérêt bonifie de **100 %.**

La libération de ce crédit est subordonnée à la remise par l'ANADE des documents suivants :

1- Copie du justificatif d'occupation du local (acte de propriété, acte de concession, acte de donation, acte de pré à usage, bail de location d'une durée minimum de deux (02) ans renouvelables) au nom du porteur de projet pour les activités sédentaires ;
2- Copie de registre commerce et/ou tout autre document d'immatriculation (attestation provisoire d'agriculteur ou d'éleveur, carte d'artisan...) ;
3- Copie du statut juridique de l'entreprise en cas de personne morale ;
4- Copie de certificat d'existence ou de la carte fiscale ;
5- Procès-verbal de visite du local devant abriter l'activité, établie par l'agence, valable pour toutes les parties, à l'exception des activités non sédentaire ;
6- Contrat d'adhésion au fonds de garantie pour toute la durée du crédit bancaire ;
7- Une copie originale de la décision d'octroi d'avantages au titre de la phase réalisation, en création ou en extension ;
8- Une copie des factures pro forma ou devis actualisées s'il y a lieu ;
9- Les justificatifs du versement du PNR et de l'apport personnel ;
10- Originaux d'ordres d'enlèvement de chèques.

La durée de validité de cet accord est fixée à une année, renouvelable une seul fois, à compter de la date de la notification.

Fait à Mostaganem, Le **17/11/2021**

Le Directeur D'Agence

Copie : **Antenne ANADE**
DRE
Dossier

الملخص

الملخص :

تعتبر القروض البنكية مصدر من مصادر التمويل التقليدية التي تشجع النشاط الاقتصادي وتساهم في انتعاش الاقتصاد الوطني وتعمل على القضاء على جل المشاكل الاجتماعية وحسب ما يقدم للبنك من مدخرات وودائع يقوم على اساسها بمنح القروض هذا لعدم استغلاله لرأسماله الخاص فهو يعتمد بالدرجة الأولى على ما يقدمه الجمهور من أموال كالقروض الاستثمارية التي تعتبر بدورها مهمة لو تم استخدامها بطريقة مدروسة لتعود بالفائدة على كلا الاطراف (البنك – المقترض – الدولة) وفي دراستنا هذه في وكالة مستغانم BNA871 التي لاحظنا فيها الدقة في التسيير للمشاريع الاستثمارية الخاصة بها لتطوير ادائها البنكي وذلك من خلال معايير واجراءات خاصة بمنحها للقروض الاستثمارية

الكلمات المفتاحية :

القروض الاستثمارية- معايير واجراءات - ادائها البنكي – البنك – المقترض

Summary :

Bank loans are considered one of the traditional sources of financing that encourage economic activity, contribute to the recovery of the national economy, and work to eliminate most of the social problems. Funds such as investment loans, which in turn are important if they are used in a deliberate manner to benefit both parties (the bank - the borrower - the state). granting investment loans

key words :

Investment loans - standards and procedures - bank performance - the bank - the borrower